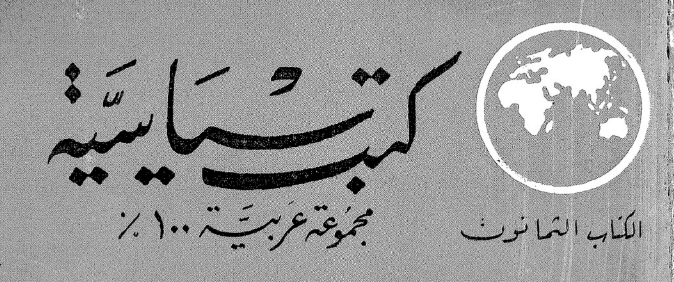


امريكا وبترول الشرق الاوسط

عبد الرحمن

محمود الشرقاوي

كتب سياسية

الكتاب الثمانون

امريكا وبترول الشرق الاوسط

عبد الرحمن محمود الشرقاوي

مقدمة

نمت صناعة البترول فى الشرق الأوسط نموا سريعا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وغدت الدول المنتجة للبترول تحتل مكان الصدارة من اهتمام العالم • تلفتت اليها أنظار الساسة ورجال الاقتصاد وشركات البترول •

وتركز الاهتمام عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى على بترول ايران التى كانت تعتبر أكبر بلد منتج للبترول • بيد أن نمو عمليات استخراج البترول فى بعض أقطار الشرق الأوسط العربية جعلها مثل ايران ، موضع اهتمام الدول الكبرى وزعماء المال والاقتصاد فى أمريكا وفرنسا وبريطانيا وهولندا •

وقد بلغت زيادة انتاج البترول فى الأقطار العربية فى سنة ١٩٥٧ ثلاثين ضعفا عما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ وهى السنة التى نشبت فيها الحرب العالمية الثانية وبلغت كمية انتاج البترول فى الأقطار العربية فى آخر سنة ١٩٥٦ نحو ١٤٢ مليون طن ، مصادرها كما يلى :

الكويت ٥٤ مليون طن •

العربية السعودية ٤٨ مليون طن •

العراق ٤١ مليون طن •

قطر ٥ر٥ مليون طن •

مصر ٢ مليون طن •

البحرين ٥ر١ مليون طن •

المجموع ١٤٢ مليون طن •

واذا أضيف الى هذه الكمية التى تنتجها الدول العربية الكمية التى تنتجها ايران فان انتاج الشرق الاوسط عامة من البترول يبلغ ٢٤ فى المائة من انتاج البترول فى العالم(باستثناء الاتحاد السوفيتى وحليفاته) •

على أن ما يجب أن يسترعى الانتباه بصورةخاصة ، هو الاحتياطى الثابت من البترول فى الشرق الأوسط والولايات المتحدة وغيرهامن الدول الغربية ففى الولايات المتحدة يبلغ الانتاج السنوى ٩ فى المائة من الاحتياطى الداخلى وفى جمهورية فنزويلا يبلغ ٧ فى المائة تقريبا، فى حين أن الإنتاج فى الشرق الاوسط لم يتعد ١ فى المائة من الاحتياطى الثابت ، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن آبار البترول فى الولايات المتحدة الشمالية والجنوبية سوف تنضب فى بضع سنوات بينما يظل الاحتياطى الثابت فى الشرق الاوسط غزيرا وفيرا •

وقصة حصول شركات البترول على امتيازات البحث والتنقيب عن البترول فى الشرق الاوسط ، هى قصة الغدر والجشع الاستعمارى •

وهى قصة فيها شىء كثير من الطرافة ، وفيها شىء كثير من الألم أيضا •• فنحن نرى الحلفاء أمريكا وبريطانيا وفرنسا فى صراع مرير من أجل الحصول على امتيازات البحث عن البترول فى أرضنا العربية وتدور بينهما المفاوضات ، وتعقد الاتفاقات دون اعتبار لأصحاب الارض الشرعيين ••

وهذه الصفحات تحكى قصة الصراع الرهيب بين أمريكا وفرنسا وبريطانيا من أجل الاستحواذ على بترول الشرق الاوسط ••

وهذا الكتاب محاولة متواضعة فى سبيل كشف الحقائق الرهيبة التى تختفى وراء الامتيازات الممنوحة للشركات الأمريكيةوالبريطانية والفرنسية •• للبحث عن البترول فى أرضنا العربية ••

محمود الشرقاوى

البترول مفتـــاح الصراع

فى الشـــرق الأوسط

البترول ... مفتاح الصراع فى الشرق الأوسط ..

هذه هى الحقيقة التى تختفى وراء سياسة البترول ، ولقد كانت هذه العبارة مدة جيل عصا لضرب الحكومات البريطانية والفرنسية والامريكية . بيد أنها عبارة كاسحة فى مجـــال التطبيق اذ لعبت « سياسة البترول » دورا هاما وخطيرا فى ارسال جنود الاسطـول الامريكى الى لبنان وجنود المظلات البريطانيين الى الأردن .

وتبدأ قصة الصراع .. بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ قامت عدة مشكلات دولية حول وضعية الشرق العربى ، نتيجة حتمية لانهزام تركيا . اذ أن غالبية دول الشرق العربى كانت خاضعة للاستعمـــار التركى حتى الحرب العالمية الاولى ـ فيما عدا مصر التى احتلتهـــا القوات البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، وان ظلت رسميا تحت السيادة التركية ، وكانت بريطانيا وفرنسا تطمعان فى اقتسام أقطار المنطقة وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ، فمع أنها كانت متحالفة مع بريطانيا وفرنسا فى الحرب ، الا أنها قررت الوقوف موقفاسلبيا من هذه المشكلات بحجة أنها لم تعلن الحرب رسميا على تركيا . بيد أن سياسة الحكومة الامريكية ـ والتى أطلق عليها « سياسة العزلة » ـ لم تعد تساير مصالح شركات البترول الامريكية . وذلك لأن الحكومة البريطانية عمدت الى ابعاد المصالح الامريكية عن حقول البترول فى منطقة الشرق العربى .

ففى سبتمبر سنة ١٩١٨ رفضت الحكومة البريطانية الطلب الذى تقدمت به شركة ستاندرد ـ نيويورك الامريكية بشأن الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول فى الأراضى التى تحتلها القـــوات البريطانية فى فلسطين . وكانت صدمة عنيفة لرجال صناعةالبترول

فى الولايات المتحدة الامريكية عندما وقعت الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية اتفاقية « سان ريمو » فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ فبمقتضى المادة السابعة تقرر توزيع البترول العراقى بين المصالح البريطانية والفرنسية فقط بنسبة ٧٥ فى المائة و ٢٥ فى المائة .

وقد أزعجت اتفاقية « سان ريمو » دوائر شركات البترول الامريكية ، اذ اعتبرتها نذيرا لها باحتمال اغلاق سوق البترول الحيوى فى منطقة الشرق العربى فى وجوهها . فالعراق أكثرمناطق الشرق العربى احتمالا بوجود البترول - يومئذ - قد خرج من أيديها . والكويت والبحرين وباقى مناطق الجزيرة العربية خاضع للنفوذ البريطانى بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة البريطانية وبين حكام هذه الاقطار ، فضلا عن أن هذه الاتفاقيات تحظر على حكام هذه الأراضى التصرف على أى وجه من الوجوه فى أراضيهم بدون الحصول على موافقة سابقة ، من الحكومة البريطانية .

وطبيعى أن مثل هذا الوضع لا ترضى عنه شركات البترول الأمريكية التى تحققت من أنها لا تستطيع بمفردها أن تواجه الحكومة البريطانية بينما تقف الحكومة الامريكية فى عزلة عن هذا المعترك . ولذلك فلقد شرعت شركات البترول الأمريكية تعد عدتها لكى تخرج الحكومة الامريكية من عزلتها . فأخذت الصحف والمجلات الأمريكية تشن حملات واسعة على المجتمع الامريكى تبصره بمصيره فى السنوات القليلة القادمة اذا لم تحصل الشركات الامريكية على امتيازات لاستغلال موارد أخرى للبترول خارج الولايات المتحدة الامريكية . وعمدت هذه الحملات الى تصوير موارد أمريكا المحلية على أنها لا تكفى حاجة البلاد المحلية الا لمدة عشرين سنة فقط ،وبعدئذ سيكون الاقتصاد الامريكى بل جميع مرافق الحياة فى أمريكا أيضا تحت رحمة أوربا .

وامتدت هذه الحملة الى الكونجرس الامريكى ، واشتد ضغط

المشتغلين فى صناعة البترول في أمريكا على حكومتهم حتى يحملوها على التدخل فى الموضوع ٠ وهنا نلمس التغير الواضح فى منهج السياسة الأمريكية ففى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٠وجهت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة عنيفة اللهجة الى وزارة الخارجية البريطانية بينت فيها أن الحكومة الامريكية ولو أنها لم تعلن الحرب رسميا على تركيا الا أنها ساهمت مساهمة مادية فى احراز النصر الذى ناله الحلفاء جميعا ــ وبذلك تكون الحكومة الامريكية ــ حسب ما جاء فى المذكرة قد اكتسبت حقوقا كاملة فى الحصول على نصيب من ثمرات النصر٠ وتعرضت المذكرة لمركز شركة البترول التركية ــ وهى التى تكونت فى سنة ١٩١٢ برءوس أموال بريطانية وألمانية واستطاعت فى يونيو سنة ١٩١٤ الحصول على موافقة مبدئية من رئيس وزراء تركيا بمنحها امتياز استغلال بترول العراق ــ فأعلنت الحكومة التركية أنها لا تعترف بامتيازها باعتباره لم يستوف الشكل القانونى ٠ وطالبت المذكرة بافساح المجال أمام المواطنين الأمريكيين وأعطائهم فرصا متساوية لاستغلال حقول البترول فى العراق ٠ وتعرضت المذكرة كذلك لاتفاقية سان ريمو فأوضحت عدم تمشيها مع مبادىء المساواة فى المعاملة فى البلاد المشمولة بالوصاية (العراق وفلسطين) وهو ما اتفق عليه أثناء مفاوضات الصلح فى باريس ٠

وبعث اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا برده على المذكرة الامريكية ، وفندت المذكرة البريطانية ادعاءات الحكومة الأمريكية باتجاه مواردها الى النضوب ، فأوضحت أن الشركات الامريكية تسيطر على حوالى ٨٢ فى المائة من مجموع الانتاج العالمى فى مقابل ٥ر٤ فى المائة وهو مجموع نصيب بريطانيا ٠ وبالنسبة لشركة البترول التركية أكدت المذكرة أنها تملك امتيازا قانونيا لا تشوبه أية شائبة ٠ ومضت المذكرة تقول آن المجال الوحيد لمناقشة مسائل الوصاية هو مجلس عصبة الأمم ٠

وجاد رد الحكومة الأمريكية على المذكرة البريطانية متضمنامبادىء جديدة فى سياسة أمريكا الخارجية فى الشرق العربى . ففى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أرسل المستر كوبلىوزير خارجية أمريكا مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية قرر فيها الحق المطلق للحكومة الامريكية فى مناقشة جميع الاجراءات المتعلقة بمسائل الوصاية باعتبارها من دول الحلفاء ، كما بينت المذكرة أن معالجة شئون الوصاية ليست مقصورة على مناقشات مجلس عصبة الامم ، وأكد الوزير الامريكى فى مذكرته موقف حكومته من شركة البترول التركية ألا وهو عدم الاعتراف بامتيازها .

ومن ناحية أخرى عمدت شركات البترول الأمريكية الكبرى الراغبة فى مزاولة نشاطها فى الشرق العربى الى توحيد جهودهاحتى تستطيع أن تكون قوة يحسب حسابها . وكانت الحكومة الامريكية ترحب بمثل هذا الاتحاد حتى تستطيع أن تجد مبررا قويا فى خطواتها المقبلة .

وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ قررت سبع شركات من أقوى شركات البترول الامريكية العمل معا فى ميدان البترول العراقى وهى : شركة بترول المكسيك ، وتكساس ، والخليج للتكرير والاطلنطيق للتكرير ، وسينكلر المتحدة ، وستاندرد أويل نيويورك ، وستاندرد أويل نيو جرسى . وأرسلت هذه المجموعة خطابا الى وزير خارجية أمريكا يبدون فيه استعداد شركاتهم مجتمعة لاعداد بعثة من المهندسين والجيولوجيين لارسالها الى العراق .

واستجابت الحكومة الامريكية سريعا لخطاب مجموعة الشركات السبع ففى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ سلم السفير الامريكى فى لندن الى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حكومته التى تدعو فيها الحكومة البريطانية الى اجراء التحكيم بشأن شرعية امتياز شركة

البترول العراقية نظرا لاختلاف وجهات نظر كل من الحكـــومتين بشأنها .

وكان من الممكن أن يتطور الموقف الســـــياسى بين الحكومتين البريطانية والأمريكية تطورا سيئا نظرا لتمسك كل منهما بوجهـــة نظرها فى شركة البترول التركية ، غير أن الحالة الدوليـــة دعت الحكومة البريطانية الى الرضوخ لمطالب رجال صـــــناعة البترول الامريكية واشراكهم بحصة فى بترول العراق .

ففى هذا الوقت كانت مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا عـلى وشك الانعقاد ، ولما كانت الحكومة التركية تطالب بالموصل — التى قرر الخبراء الجيولوجيون أنها أكثر مناطق العراق احتمـالا بوجود البترول فيها — على أنها جزء من الأراضى التركية — فقد خشـــيت الحكومة البريطانية من الموقف الذى ستتخذه الحكومة الامريكيـــة وبخاصة بعد أن أعلنت أن من حقها مناقشة مسائل الوصاية . اذ ربما تعارض فى ضم الموصل الى العراق ، مؤيدة مطالبة تركيا بها ، وعندئذ قد تكافئها تركيا فتمنحها امتياز استغلال البتـــرول فى الموصل . وبذلك تفقد بريطانيا بترول العراق لأن الحكومة الامريكية لم تعترف بامتياز شـــركة البترول التركية وهذا يفســـــر لنا السبب الذى دعا الحكومة الامريكية — بايعاز من شركات البترول — الى عدم الاعتراف بشرعية امتياز شركة البترول التركية . بل اننـا نلمس المصالح الاقتصادية الامريكية فى هذا الموضوع بالذات وأثر ذلك على سياسة الحكومة الامريكية فى الشرق العربى . فقـد سعى أحد رجال الامريكيين ويدعى الاميرال شنتر ، لدى الحكومة التركيـــة للحصول على امتيـــاز استغلال بترول الموصل ، ولم تدع الحكومة التركية هذه « الفرصة » تفلت منها . اذ كانت تدرك جيدا النتائج السياسية التى ستترتب على منح هـــذا « الامريكى » امتياز بترول الموصل وفعلا تحولت الحكومة الامريكية الى مؤازرة شنتر فى مساعيه، وأرسلت تعليماتها بهذا الشأن الى مبعوثها السياسى فى القسطنطينية

فلقد أدركت الحكومة الامريكية أن شتر لو حصـــل على الامتياز ، فسيكون البترول العراقى كله فى حوزة المصالح الامريكيـــة ويتعين عليها فى هذه الحالة تأييد ضم الموصل الى تركيا ٠ وهـــذا الوضع أفضل بكثير من االعرض الذى تقدمت به بريطانيـــا والذى يقضى بحصول مجموعة الشركات الامريكية على حصة قدرها ٢٤ فى المائة من البترول العراقى ٠

وسرعان ما حصل شتر على الامتياز ، ففى ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٣ تم توقيع الاتفاق النهائى بين الحكومة التركية وشتر ، وبذلك تعين على الحكومة الامريكية أن تؤيد وجهة نظر الحكومة التركية فى ضم الموصل اليها ٠ غير أن مجموعة شركات البترول الامريكيـــة هبت تحارب شتر بكل الطرق بعد أن أدركت أنها لن تحصل على نصيب فى بترول العراق ٠ ولم تستطع شركة التنمية العثمانية ـ الامريكية وهى الشركة التى تكونت لمباشرة امتياز شتر أن تحصـــل عـــلى الأموال اللازمة للوفاء بتعهداتها فى الامتياز ٠

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ألغت الحكومة التركية امتياز شتر بعد أن أرسلت وزارة الخارجية مذكرة فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣ الى ممثلها الدبلوماسى لدى الحكومة التركية تخبره فيها بعدم وجـــود شركة أو هيئة أمريكية ترغب فى تقديم الأموال الى شركة التنميـــة العثمانية ٠

وهكذا عادت الحكومة الامريكية الى تعضيد وتقديم المساعدات الى مجموعة الشركات الامريكية بعد أن أصبحت هى وحدها الممثلـــة للمصالح البترولية الامريكية فى العراق ٠ وعادت وزارة الخارجية الامريكية بالتالى تؤيد الحكومة البريطانية فى ضم الموصل الى العراق وفى ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ وقعت معاهدة بين حكومات تركياوبريطانيا تقرر بموجبها اعتبار الموصل جزءا من الاراضى العراقية ٠ ودارت مفاوضات طويلة بين ممثلى مجموعة شركات البترول الامريكية وبين ممثلى المصالح البريطانية ٠ وكانت الحكومتان الامريكية والبريطانية

على علم تام بمراحل هذه المفاوضات . وفى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٨ اتفق على توزيع أسهم شركة البترول التركية - والتى سميت بعدئذ باسم شركة بترول العراق - بين الشركات البريطانية والفرنسية والامريكية وتم الاتفاق النهائى بين ممثلى جميع الأطراف . وبذلك نجحت شركات البترول الامريكية فى تغيير السياسة الامريكية فاستطاعت بفضل السياسة الجديدة أن تحصل على حصة فى بترول العراق .

ومع أن حصة مجموعة شركات البترول الامريكية - التى أصبحت ثلاثة شركات بعد أن كانت سبعا - فى شركة بترول العراق ، لم تصل الى الربع ، فقد استطاعت شركات البترول الامريكية الكبرى أن تحصل فيما بعد على كثير من الامتيازات البترولية فى بلاد وأقطار منطقة الشرق العربى بحيث أصبحت شركات البترول الامريكية هى المسيطرة على معظم الثروات البترولية فى المنطقة .

واذا كانت السلطات البريطانية قد أثارت الصعاب فى طريق مجموعة شركات البترول الأمريكية حتى تحول بينها وبين بترول العراق ، فبالمثل جوبهت شركات البترول الامريكية التى حاولت الحصول على امتيازات للبترول فى جهات أخرى بالشرق العربى بالعراقيل . غير أن تدخل الحكومة الامريكية المستمر لصالح شركات البترول الامريكية الكبرى قد مكنها فعلا من الحصول على مطامعها فى منطقة الشرق العربى ، التى كانت معتبرة - حتى ذلك الحين - ضمن مناطق النفوذ البريطانى ، ويكفى أن نذكر مثالا على ذلك بما حدث فى البحرين . ففى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تمكنت شركة ستاندرد - كاليفورنيا وهى احدى شركات البترول الامريكية من شراء امتياز البترول فى البحرين من احدى شركات البترول البريطانية الصغرى ، وعندما شرعت الشركة الامريكية فى مفاوضة أمير البحرين حول شروط الامتياز النهائية طلبت وزارة المستعمرات البريطانية

وهى التى تشرف على الشئون السياسية لامارة البحرين ـ أن ينص فى عقد الامتياز على أن تسجل الشركة التى سيعهد اليها بمباشرة شئون الامتياز فى البحرين طبقا للقوانين البريطانية وأن يكون مدير الشركة بريطانى الجنسية وطالبت أيضا بأن يكون غالبية الموظفين العاملين بالشركة حائزين على الجنسية البريطانية • وقد أثارت مطالب وزارة المستعمرات البريطانية ثائرة الشركة الامريكية فالتجأت الى وزارة الخارجية الامريكية تطلب تدخلها لحماية مصالحها واقرارحقوقها فى البحرين حيث أنها لا تستطيع الوقوف بمفردها أمام الحكـــومة البريطانية • وأمام تدخل الحكومة الامريكية تراجعت الحكـــومة البريطانية عن موقفها السابق ، فاستطاعت شركة ســــتاندرد ـ كاليفورنيا الامريكية الحصو لعلى امتياز بترول البحرين • وهكذا أمكن لشركات البترول الامريكية الكبرى أن تستحوذ على ٥٠ فى المائة من مجموع انتاج المنطقة من البترول الخام وقد بلغت هذه النسبةفى سنة ١٩٥٧ حوالى ٦٣ر٤ فى المائة •

وهذه النسبة الكبيرة من حيازة البترول تحقق لشركات البترول الامريكية أرباحا طائلة تقدر سنويا بما يتراوح بين ٥٦٠ و ١٢٠٠ مليون دولار سنويا •

واذا رجعنا الى التقرير الذى وضعته سكرتيرية اللجنة الاقتصادية لأوربا فى سنة ١٩٥٥ والمتفرعة عن هيئة الامم المتحدة عن أسعار البترول فى أوربا الغربية والذى جاء فى تقريرها أن معدل صافى أرباح شركات البترول فى منطقة الشرق الاوسط من مبيعاتها الىدول أوربا الغربية يعادل ٨٠ فى المائة من قيمة هذه المبيعات • وطبقـــا لهذا التقرير يكون صافى أرباح شركات البترول الامريكيــــة من مبيعاتها من بترول الشرق العربى خلال السنوات ١٩٥٦ و ١٩٥٧ مبلغا بين ٥٦٢ و ١٢٠ ملايين دولار سنويا • ولا شك أن تحقيــق الأرباح الضخمة لشركات البترول الامريكية وضمان الحصـــول

عليهـــا يؤثران تأثيرا كبيرا على اتجـاهات الســياسة فى الشرق العربى ٠

ولكى نستطيع أن نتعرف على اتجاهات السياسة الامريكية فى الشرق العربى ، نرجع الى ما نشرته مجلة النفط (١) فى عددهـــا الصادر فى يونيو سنة ١٩٥٦ تعقيبا على طلب الحكومة المصرية زيادة المرشدين المصريين الذين كانت تستخدمهم شركة القناة ـ قبـــل تأميمها ـ وجاء فى هذا المقال :

« ٠٠ وبالنسبة لرفض الحكومة المصرية منح عدد كاف من تأشيرات السفر للأجانب ، تعوق قلة عدد المرشدين الاعمال فى القناة ، ومع أن الحكومة المصرية قد منحت الآن بعض التأشيرات الا أن المشكلة لم تحل بأى حال من الاحوال وكذلك سيجرى توظيـــف المزيد من المرشدين المصريين ، وان كان لابد من تمرينهم على عملهم الجديد قبل أن يستطيعوا المساهمة فى رفع نطاق حركة المرور ٠ »

فالمجلة اذن تعترف بقلة عدد المرشدين عموما ، وهى تقرر فى ذات الوقت بأن قلة عدد المرشدين يعوق حركة الملاحة فى القناة ٠ ومع ذلك فانها تحذر من التوسع فى استخدام المصريين ســـواء أكانوا مرشدين أم غير مرشدين ٠

ونحن نعلم أن سر اهتمام شركات البترول بقناة السويس هو أن ٦٢ فى المائة من البترول الذى تستورده أوربا الغربيـة من الشرق العربى يصل اليها عبر قناة السويس ٠ وشركات البترول كما أنها تسعى للاستحواذ على آبار البترول فانه يهمها أيضا السيطرة عـلى طرق مواصلات نقل البترول ٠ على أن ما يعنينا هو أن شركـــات البترول تحذر من النزعات الوطنية فالحركات الوطنية لها جوانبها الاقتصادية أيضا ، وهى تهدف الى رفع مستوى معيشة أفراد الشعب وتنمية اقتصاديات بلادها ٠

---

(١) مجلة « النفط » هى التى تعبر عن مصالح شركات البترول ٠

وتاريخ الحركات الوطنية فى جميع البلاد المستعمرة يبين لنا أن أى بلد يحصل على استقلاله السياسى يعمل على تحرير اقتصادياته. ولهذا كان على الحكومة الامريكية أن تكيف سياستها الخارجية فى الشرق العربى وتحافظ على استقلال شركات البترول الامريكية من النزعات الوطنية فى الشرق العربى ، وبحيث تحافظ أيضا على كيان واستقلال الحكومات القائمة التى ترعى مصالح شركات البتـــرول الامريكية ولا تسألها الحساب عن أرباحها أو عن تنفيــــذ شروط الامتيازات الممنوحة لها . ونحن نعلم من تجاربنا الســـابقة ، أن معرفة حسابات شركات البترول أمر يدخل فى باب المستحيـــلات بالنسبة لحكومات الشرق العربى .

وهكذا نستطيع أن نتبين بوضوح اتجاهات السياسة الامريكية الجديدة فى البيان الذى قدم به الرئيس ايزنهاور مشروعه الذى أطلق عليه مبدأ أيزنهاور والذى يعتبر أساس السياسة الامريكية نحو الشرق العربى ودعامته الرئيسية بترول الشرق العربى . فقد بين الرئيس الامريكى بكل وضوح دون موارية ، فى خطابه الذى قدم به مشروعه الى الكونجرس فى يناير سنة ١٩٥٧ (ان من الأمور التى تؤكد أهمية الشرق الاوسط القصوى احتواؤه على ثلثى مصـــادر البترول المعروفة فى العالم الآن .)

ولعل أقوال الرئيس أيزنهاور توضح لنا الخطوط العريضة التى يرسمها البترول لتكييف السياسة الخارجية للحكومة الامريكية .

وقد نشرت مجلة « الازمنة الحديثة » مقالا بعنوان « البترول يقرر أهمية الشرق الاوسط » قالت فيه :

« اقتبست مجلة « انجاز » الصادرة فى يناير سنة ١٩٥٨ مقطعا من كلمات قالها جون . د . روكفلر . وجاء فى المقطع « أتعرف ما يسرني جدا أكثر من أى شيء آخر ؟ هو أن أرى أرباحا تنصب فى خزائنى .. لقد صاغ صاحب الملايين من هذا القول مبدأ مرشدا

لعائلته المالكة · وما زالت الارباح تأتى · من أمريكا اللاتينيـــــة والباسفيك وأجزاء أخرى من العالم غير أن منطقة الشرق الاوسط يحتل مركز الصدارة فى هذا الصدد حيث تحتوى أرضهـا على ٣٣ ألف مليون طن من البترول المخزون أى ٧٠ فى المائة من مجموع ما هو مخزون فى العالم · ولا تشكل تكاليف الانتـــاج فى الشرق الاوسط الا ١ ــ ١٦ من تكاليف الانتاج فى الولايـــات المتحـــدة الامريكية · وذلك نظرا لانخفاض الأجور ولوجود مخزون البترول فى متناول اليد · ولكن بالرغم من ذلك المستوى المنخفض يبـــاع البترول بالسعر الذى يباع به بترول أمريكا ، وأمريكا اللاتينية ، ويرجع سبب هذا الارتفاع فى السعر الى أن هناك « كارتل » عالمى يحدد الاسعار وحيث يلعب روكفلر فيه دورا سياسيا ومن الجائز جدا أن يطلق المرء اسم امبراطورية على امتيازات روكفلر فى الشرق الأوسط ·

ان شركات روكفلر الثلاث ســـــتاندرد اويل اوف نيو جرسى وسوكونى موبيل اويل وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ــ تستحوذ على ٧٠ فى المائة من ايرادات بترول السعودية وعلى ٥٠ فى المائة من بترول البحرين وأكثر من ٢٠ فى المائة من بترول العراق وايران والمحميات العربية وكذلك تسيطر هذه الشركات على نسبة كبيرة من حصص الاستثمارات الامريكية فى منطقة الخليج العربى والتى حسب ما تقول وكالة صحافة البترول قد بلغت أرباحها سنة ١٩٥٥ مبلـغ ١٣٠ مليون دولار ، غير أن آل روكفلر يريدون أرباحا أكثر ممـــا حققوها ولذلك يوسعون مجالات ايراداتهم فى الشرق الاوسط ، لأن ايرادات هذه المنطقة سريعة وسخية ولا يحتاج الامر الا الى سنة أو سنتين لتحقيق الاستثمار · ففى السنة الماضية (١٩٥٧) أنتـــج الشرق الاوسط ١٧٦٨ مليون طن من البترول وكان لروكفلر ٥٠ مليون طن من هذا المجموع · ان ما يربحونه من الشرق الاوسط هو مبلغ أسطورى اذ يبلغ ٥٠٠ مليون دولار ربحا سنويا صافيا وذلك

حسب التقديرات الامريكية المضللة !!! وفى سبيل أن يحـــافظ آل روكفلر على هذه النسبة العالية فى الارباح ولزيادتها فانهم يستفيدون أقصى حدود الاستفادة من جهاز الحكومة الامريكية لأن لهم فيهـــا نفوذ كبير • لقد كان أتشيسون وزير خارجية أمريكـــا السابق مستشارا قانونيا لاتحادات ابتل ، التابعة لروكفلر ، أما جون فوستر دالاس وزير الخارجية الحالى فانه يتعاون تعاونا وثيقـــا مع آل روكفلر ، ويمثلهم فى الحكومة وقبل أن يصبح وزيرا للخارجية ،كان مساهما فى شركة سوليفان وكروموبل القانونية التى تعمل لصالح آل روكفلر ، وعضوا فى شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسى ، ومديرا سابقا لخزينة روكفلر • وتصفه مجلة « المنظورات» الباريسية « انه بطريارك دين البترول !! » وكان أخوه رئيس شعبة المخابرات الامريكية مساهما أيضا فى شركة سوليفان وكروموبل •

أما الهيمنة العملية لسياسة البترول فيمارسها كريستيان هيرتر مساعد وزير الخارجية الامريكية والذى تصفه الصحافة الامريكيـــة « برجل روكفلر » • والرجل الروكفلرى الآخر والذى يلعب دورا بارزا فى سياسة أمريكا الخارجية هو أبكرق مورفرى رئيس شعبة الاعانات فى شركة ستاندرد أويل ويعتبر مورفرى خبيرا فى شئون أفريقيا الشمالية ، المنطقة التى يهتم بها آل روكفلر ، منذ اكتشاف حقول غنية للبترول فى الصحراء الجزائرية •

وان ما يضير شركة ستاندرد أويل يضير سياسة أمريكا الخارجية ذلكم هو الشعار الذى ترفعه واشنطن • انما يقرر مصالح آل روكفلر فى الشرق الاوسط هو موقف واشنطن من الشعب العربى • وكما وصفه هانسون بلدوين ، معلق جريدة نيويورك تايمز الامريكيـــة العسكرى (كلمة واحدة تقرر أهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية •• البترول) •

ويجد ملوك البترول صعوبة متزايدة فى المحافظة على سيطرتهم

على بترول الشرق الاوسط لأن حركة الشعب العربى فى سبيل تطوير الموارد الوطنية تطويرا مستقلا قد سببا آلاما مبـــرحة لآل روكفلر . ويهتم الأخيرون بصورة خاصة بمستقبل شركة أرامكـو جوهرة امبراطوريتهم في الشرق الاوسط . وقد ازداد خوفهم منذ أن صرح الامير فيصل رئيس الوزراء قائلا (ان السعودية العربية قد تعيد النظر فى اتفاقيات الامتياز المبرمة مع أرامكو) وثمة خطر يهدد آل روكفلر ففى ٩ أبريل سنة ١٩٥٨ اندفع البترول فى رأس بكر قرب مدينة رأس غارب على البحر الأحمر ، أما البئر فقد تم حفرها من قبل الشركة الوطنية المصرية ، ووصفها وزير الصـــناعة فى الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها أول شركة لا تسيطر عليهـــا رءوس أموال أجنبية .

لقد زعزعت الجمهورية العربية السيطرة الاجنبية على مواردهاوعقد العزم على بناء صناعتها الوطنية ومن شأن هذا الأمر أن يكون مثالا طيبا لكافة الاقطار العربية الاخـرى فلا عجب أن يضع دالاس خططا للاعتداء على مصر وسورية . وكذلك ليس أمرا غريبا أن يبادر الى انشاء حلف بغداد ويرعى مبدأ أيزنهاور رعاية أبدية وكلاهمايخدمان الاحتكارات البترولية الغربية فى محاولتهما لخنق الحركة الوطنيـة التحررية وحرمان العرب من ذهبهم الأسود .

ولكن لا حلف بغداد ولا مبدأ أيزنهاور ضمنا « أمنا » للروكفليين ، وهذا مما اضطرهم الى الالتجاء الى سياسة صراع مكشوف ضد الحركة التحررية الوطنية . وتلخصت هذه السياسة بمبدأ روكفلر المعروف وسنتكلم عن هذا المبدأ فى الفصل القادم .

مبدأ روكفلر

في ٦ يناير سنة ١٩٥٨ نشرت الصحف الامريكية تقرير لجنة « جايتر » الذى قدمته الى الكونجرس الامريكى برسم الخطوط العريضة للسياسة الامريكية وأطلقت عليه مبدأ روكفلر . وينص هذا التقرير .. ان على الحكومة الامريكية أن تزيد كل سنة حدة التوتر الدولى ، وتمضى فى سباق التسلح ، واتباع سياسة « مواقع القوة » ضد ارادة الشعوب .

ويقول التقرير .. انه اذا لم يقم الكونجرس والحكومة بزيادة النفقات العسكرية سنويا بمقدار ٨ مليارات دولار ، فستجد الولايات المتحدة الامريكية نفسها أمام كارثة محتومة .

ومن الواضح أن هذه السياسة لا يمكن أن تصدر الا عن بعض الأوساط التى ترتبط مصالحها المالية بسباق التسلح ، وتتنافى — دون شك — مع صالح الشعوب . ولنا فى تركيب لجنة جايتر دليل مقنع على ذلك ، اذ نرى بين أعضائها كبار الرأسماليين ، وجنرالات وعلماء عاملين فى جمعيات الصناعة الحربية فى الولايات المتحدة ، لهم مصلحة حيوية فى الطلبيات الحربية . وقد اشترك فى اعداد التقرير ، بالاضافة الى « جايتر » نفسه الذى كان رئيس صندوق فورد ، فوستر نائب رئيس جمعية « اولين ماينزون شيميكال » التى يسيطر عليها آل روكفلر ، وروبرت سبرايج رئيس شركة سبرايج الكهربائية المرتبطة أيضا بآل روكفلر . لقد كان رجال يمثلون مصالح مملكة البترول الخاضعة للاشقاء روكفلر هم الذين يشكلون الروح الحقيقية لهذه اللجنة وقوتها الدافعة ، ويجب أن نذكر منهم لورنس روكفلر ، ورئيس مجلس بنك روكفلر — شايز مانهاتان بنك — جون ماكلوى والمالى الكبير ر . لوفت .

ومما له دلالته أن هذه التوصيات لقيت قبولا كبيرا لدى نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة ودالاس وزير الخارجية الامريكية .

يقول التقرير وهو يحلل الوضع العسكرى والاستراتيجى الحالى للولايات المتحدة ، ان الولايات المتحدة الامريكية آخذة بصورة سريعة وواضحة للعيان فى فقدان تفوقها على الاتحاد السوفييتى فى الميدان العسكرى . واذا بقيت الاتجاهات الراهنة على حالها فان نسبة القوى فى العالم ستتغير لمصلحة الكتلة السوفيتية .

ويخلص التقرير من ذلك الى وضع الاقتراحات العملية .. وهى :

١ — زيادة النفقات العسكرية للولايات المتحدة بمقدار ثلاث مليارات من الدولارات سنويا ، والتماس الزيادة نفسها للمخصصات العسكرية للسنوات التالية . ويقول أصحاب المبدأ ، ان هذا الرقم لا يتضمن زيادة المبالغ المخصصة لبرامج المساعدة المتبادلة والدفاع المدنى .

٢ — اعادة تنظيم المؤسسات العسكرية المركزية للولايات المتحدة تنظيما جذريا وذلك بغية وضع آلة الحرب الامريكية بكاملها على أهبة الحرب .

٣ — اخضاع مجمل الاستراتيجية العسكرية لدى الولايات المتحدة لتحضير قيادة الحروب الشاملة ، والحروب الصغيرة على السواء . ويؤكد التقرير أن استخدام الاسلحة النوويةسيكون أمرا محتوما ، ولا مناص منه فى الحروب .

ولكن ليس هذا كل شىء ، فان آل روكفلر ، ارتكازا على مصالحهم الذاتية المرتبطة بالبترول ، والتى تمتد فى مناطق عديدة من الشرقين الادنى والاوسط ، وجنوبى شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم ، يهيئون تدخلا عسكريا مباشرا من جانب الولايات

المتحدة من أجل حركة التحرر الوطنى فى هذه البلدان ٠ وكذلك فان التقرير يقرر بأن من الضرورى بالنسبة الى الولايات المتحدة ، انشاء وحدات عسكرية خاصة يمكنها أن تتدخل تدخلا سريعا فعالا للحيلولة دون نمو الاوضاع غير المرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة فى أية منطقة من مناطق العالم ٠

وتكشف صحيفة « الدول ستريت جورنال » عن المعنى العدوانى لمبدأ روكفلر حين تشرحه قائلة : من البديهى تماما أن التقرير يضع نصب عينيه النوع الخاص للخسائر التى منى بها الغرب فى مصر ثم فى سورية وفى اندونيسيا ٠ ان التفسير الدقيق لهذا المبدأ يعنى أن الولايات المتحدة كان عليها دعم صديقتيها فرنسا وبريطانيا حينما قامتا بغزو مصر ٠ يمكن أن يعنى القيام بأعمال مشتركة مع تركيا الصديقة للاطاحة بالحكومة غير الصديقة القائمة فى سورية !٠٠

وتمضى الجريدة فى تحليلها للمفهوم الاستراتيجى لهذا المبدأ تقول : « ان هذا المبدأ سيؤدى عمليا الى أن الولايات المتحدة ستقوم بشن الحرب ضد البلدان الصغيرة » ٠

ومن الملاحظ أن مبدأ روكفلر قد أعد لسد النواقص والثغرات التى يتضمنها مبدأ دالاس - مشروع ايزنهاور - وذلك لان هذا المبدأ لا يشمل سوى بلدان الشرق الاوسط فى حين أن مبدأ روكفلر يهدف الى اخضاع جميع بلدان وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بقوة الحديد والنار ٠

وان ملوك البترول فى الولايات المتحدة يهتمون ، بدافع من مصلحتهم اهتماما حيويا بالمحافظة على التوتر الدولى واذكاء سباق التسلح وتسعير الحرب الباردة ٠ ان ثرواتهم الكبيرة قد جمعت نتيجة لارباحهم الضخمة فى الحروب ٠ فمنذ سنة ١٩٤٠ ، تضاعفت أرباح الشركات البترولية الامريكية الناتجة عن توظيفات رأسمالها

١٢ مرة · وان ثلاثة أرباع الارباح العامة تقريبا التى جنتهـا أكبر شركة من شركات آل روكفلر وهى «ستاندرد أويل أوف نيوجرسى» ناتجة عن توظيفات رأسمالها فى الخارج ربح ٤٥٠ مليون دولار فى الحرب ·

ولقد جنى آل روكفلر من الحرب العالمية الاولى أرباحا تبلغ ٤٥٠ مليونا من الدولارات · وعادت عليهم الحرب العالمية الثانية بمليارين و١٢٧ مليون دولار من الارباح · وبفضـل العدوان الذى شنه الاستعماريون على مصر جنى آل روكفلر فى سنة ١٩٥٦ مليار دولار من الارباح !!

السوق الأوربية المشتركة
وسـياسة البترول

السوق الأوربية المشتركة ليس فكرة طارئة أملتها رغبة بعض الدول الاوربية في اقامة نوع من الاتحاد الاقتصادي يستهدف انعاش اقتصاديات الدول المشتركة فيه ورفع مستوى معيشة شعوبها ، وانما كان هذا المشروع واحدا من عدة مشروعات بديلة لمشروع آخر ضخم ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو مشروع انشاء ما سمي بالولايات المتحدة الاوربية ، حتى يلم شعث دول أوربا الغربية في اتحاد سياسي واقتصادي يجعل منها كتلة متماسكة تستطيع الصمود وحدها بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية كما يمكنها من استمرار بسط نفوذها الاستعماري على مختلف بلدان أفريقيا وآسيا وغيرها .

ولقد حال دون تحقيق هذا الحلم الكبير عدة عوامل أهمها ما يمزق شعوب أوربا من فروق الجنس واللغة والعصبيات الدينية فضلا عن الصعوبات الفنية التي تعترض عملية الاندماج الاقتصادي الشامل بين دول يبلغ عددها سبع عشرة دولة وتعداد سكانها نحو المائتين وخمسين مليونا .

ولما تبينت دول أوربا الغربية استحالة اقامة مثل هذا الاتحاد السياسي والاقتصادي راح ساستها وخبراء اقتصادها يفكرون في انشاء أنظمة تعاونية تربط بين اقتصادياتها بعضها ببعض فكان أن ظهر الى الوجود منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي واتحاد الدفع الاوربي وخلال ذلك لم يتخل بعض الساسة عن أملهم في اقامة نوع من الوحدة السياسية فحاولوا انشاء اتحاد دفاعي يضم الاقليم . بيد أن المشروع باء بالفشل ولحق به مشروع آخر للوحدة السياسية .

وبعد ذلك تركزت الجهود فى مشروعات الوحدة الاقتصادية باعتبارها الاقرب منالا ولعلهم كانوا وما زالوا يحلمون بأن الوحدة الاقتصادية هى الطريق الامثل الى الاندماج السياسى الكامل على نحو ما حدث فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر اذ كان ادماج اقتصاديات الولايات الالمانية الخطوة العملية التى تحقق بعدها قيام ألمانيا المتحدة الحديثة.

وهكذا ظهر الى الوجود فى سنة ١٩٥٢ اتحاد الفحم والصلب الاوربى وبمقتضاه اندمجت مناجم الفحم ومصانع الصلب فى فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا فى نظام واحد حررها من الحواجز التجارية وساعد على تنسيق نشاطها فتضاعف انتاجها . وكان نجاح فكرة هذا الاتحاد حافزا للدول الست المشتركة فيه على دراسة مشروعات أخرى لاقامة اتحادات مماثلة فى مختلف فروع النشاط كالزراعة والطب وغيرها . وقد كان آخر ما اتجهت اليه أحلام الدول الست مشروعان : الاول انشاء اتحاد للطاقة الذرية ، والثانى انشاء السوق الاوربية المشتركة . وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ تم توقيع المعاهدتين الخاصتين بهذين النظامين الجديدين فى وقت واحد بمدينة روما على أن يوضع المشروعان موضع التنفيذ فى أول يناير سنة ١٩٥٨ .

ونحن نلاحظ أن طابع هاتين المعاهدتين وان كان اقتصاديا خالصا، فان الحقيقة التى لا شك فيها أن قيام هذين الاتحادين سوف يترتب عليه نتائج سياسة بعيدة المدى وخاصة بالنسبة للسوق المشتركة . أما اتحاد الذرة فيقوم على أساس أن الوقود هو مفتاح الطريق الى رفع مستوى معيشة شعوب الدول الست : (فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا) التى يبلغ استهلاكها الحالى من الطاقة ما يعادل المائة مليون طن من الفحم سنويا ويقدر الخبراء أن هذا الرقم سوف يتضاعف على الاقل ثلاث مرات فى غضون مدة العشرين عاما التالية . ولا يخفى ساسة هذه

الدول أن الهدف الذى يسعون اليه هو التحرر من اعتماد دولهم على بترول الشرق الاوسط ، اذا لم يتسن لهم الاستغناء عن الوارد كله . وبناء على ذلك فان الحل المثالى فى نظرهم هو توسيع نطاق استخدام الطاقة الذرية فى مختلف فروع النشاط الصناعى حتى تساهم الذرة بنصيب فعال فى مواجهة النمو المطرد فى استهلاك الطاقة .

أما السوق المشتركة ، فأول مظاهرها الغاء الحواجز الجمركية بين الدول الست : فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا ـ الاعضاء على أن يتم ذلك تدريجيا فى مدة تتراوح بين ١٢ و١٥ سنة كما يلغى نظام الحصص فيما بين هذه الدول والمظهر الثانى هو توحيد التعاريف الجمركية التى تفرضها دول السوق على الدول الاخرى غير الاعضاء فيه . والمظهر الثالث هو اقامة هيئة زراعية عليا لوضع وتنسيق السياسة الزراعية التى تتبعها الدول الاعضاء . والمظهر الرابع ادماج مستعمرات الدول الاعضاء فى السوق .

وقد تظاهرت الولايات المتحدة الامريكية باتباع سياسة الحياد بين كتلة السوق المشتركة وبقية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى . بيد أنها فى الحقيقة كانت تتوجس شرا من هذا المولود الجديد وذلك لاسباب أهمها عدم ثقتها من الدور الذى يمكن أن تلعبه أوربا الغربية اذا غدت كتلة متماسكة تمثل قوة جديدة تقف بينها وبين روسيا كما أن دوائر الصناعة الامريكية لا تخفى خوفها من قيام سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة تتمتع بمزايا هامة من حيث انخفاض التكاليف وحسن توزيع الكفاية الانتاجية مما يعرض الصادرات الامريكية للانخفاض ويزيد من حدة الركود الاقتصادى .

وأما فيما يتعلق بالبترول ، وأثر قيام السوق المشتركة على صناعة البترول فى الشرق الاوسط فيجدر بنا قبل بيان هذه الآثار أن نذكر بعض الحقائق ، أولى هذه الحقائق أن استهلاك أوربا

الغربية قد تضاعف خلال السنوات الست الاخيرة ٠ والحقيقة الثانية أن دول السوق المشتركة لا تنتج كل حاجتها من الوقود بل تضطر الى استيراد ما يعادل خمس احتياجاتها فى شكل بترول وفحم ٠ هذا من حيث الاستهلاك الكلى للوقود من جميع الانواع ، أما البترول فان الانتاج المحلى للدول الست : فرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وألمانيا الغربية — لا يفى الا بنسبة محدودة من استهلاكها منه ٠ فألمانيا الغربية تنتج ٣٠ فى المائة من احتياجاتها وهولندا تنتج ١٨ فى المائة وفرنسا وايطاليا تنتجان نسبة تتراوح بين ٧ و٩ فى المائة من استهلاكهما ٠ ومن حيث طاقة التكرير الحالية تكاد الدول الست المذكورة تكفى نفسها بنفسها واعتمادها على الاستيراد محدود ٠

هذه هى حقائق الموقف ٠ أما النتائج التى ستترتب على قيام السوق فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — تعتبر ألمانيا الغربية الدولة الوحيدة التى ستتأثر بالغاء الرسوم الجمركية على الزيت الخام نظرا لانها كانت تفرض رسوما مرتفعة على الخام المستورد لحماية انتاجها المحلى المرتفع التكاليف ٠ ولذلك نص فى معاهدة السوق المشتركة على تأجيل الغاء الرسوم على واردات الزيت الخام لمدة ست سنوات على أن يسمح للدول الاعضاء بعد انقضائها بمعاونة الانتاج المحلى سواء عن طريق المعونة المالية أو بالسماح بنسب خاصة للاستنزاف ٠

٢ — ستتفق الدول الست على تعريفة موحدة تطبق على المنتجات الرئيسية المكررة المستوردة من خارج أوربا ٠

٣ — تدور المفاوضات لضم جزر الانتيل الهولندية الى السوق المشتركة وسيترتب على ضمها الغاء الرسوم الجمركية على واردات المنتجات المكررة من كوراساو وأوروبا ٠

ومما لا شك فيه أن اندماج الست دول : فرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وألمانيا الغربية فى اطار اقتصادى واحـــد سيساعد على أن يصبح في الأمكان انشاء شبكة أنابيب بترول واحدة لتغذية الدول الست ، وسيخضع اختيار مواقع صناعة التـــكرير لاعتبارات اقتصادية وحدها بعد زوال الحواجز السياسية .٠

ومن الجـديد بالذكر أن مندوب فرنســا حين جلس الى مائدة المفاوضات التى سبقت ابرام معاهدة السوق المشتركة لم يكن فى يده سوى ورقة واحدة لا يملك غيرها وهى الجزائر ٠٠ وقد كان المندوب الفرنسى يتكلم عن بترول الجـــزائر كأنه يتكلم عن بترول فرنسا ، على اعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا ٠٠ وكان مما يدخل الطمأنينة على قلب المندوب الفرنسى أن الولايات المتحدة الامريكيـة ومن ورائها دول حلف الاطلنطى تمد فرنســا بالمال والسلاح لـكى تستمر فى حربها ضد الشعب العربى الجزائرى ٠ ولكن فرنســا واهمة ، اذا اعتقدت أن مساهمة الشركات الامريكية فى استخراج بترول الجزائر سيعصمها من ساعة الخلاص ، فان الثورة العربيـــة ستحرق الورقة الوحيدة الباقية فى يد فرنســا وعندئذ ستصبح فرنسا عبئا ثقيلا على دول السوق الاوربية المشتركة ، وقد تصبح السوق المشتركة ذاتها غير ذات موضوع ٠

أمريكا ٠٠ والحرب الجزائرية

فى سنة ١٩٥٤ قام الشعب العربى فى الجزائر بثورة عارمة ضد الاستعمار الفرنسى ٠ وتحولت الثورة الى حرب حقيقية ، استخدمت فيها فرنسا أسلحة حلف الاطلنطى ضد الشعب الجزائرى ٠٠ وعلى الرغم من ذلك ، وقف الشعب الجزائرى موقفا بطوليا ، مدافعا عن حقه فى الحرية والحياة الكريمة ٠٠ وعاشت فرنسا فى أزمة اقتصادية خانقة ، وسقطت عشرات الوزارات نتيجة حتمية للحرب التى تخوضها ضد الجزائر ٠٠ فلماذا تمضى فرنسا ومن ورائها دول حلف الاطلنطى فى هذه الحرب ٠٠٠ السبب فى ذلك يكمن فى ٠٠٠ بترول الصحراء ٠

ان الابحاث التى أجريت منذ سنة ١٩٥٢ فى صحراء الجزائر أسفرت عن اكتشاف أربع جهات تحتوى على الغاز الطبيعى وعلى البترول ٠٠ وهذه الجهات هى :

١ — فى الصحراء الشرقية منطقة ايجل قرب الحدود الليبية (وتحتوى على نحو العشرين بئرا وتقدر كمية البترول فيها حاليا بنحو ٣٠ مليون طن) ٠

٢ — فى الصحراء الشمالية بين ورجلة وأولاد نائل يوجد حقل حاس مسعود وتقدر كمية البترول فيه من مائتى مليون طن الى ستمائة مليون طن (ويمكن أن تبلغ الكميات المستخرجة سنويا ابتداء من سنة ١٩٦٠ ثمانية ملايين طن تقريبا) ٠
وحاس الرمل (على بعد ٤٥٠ كيلو مترا من العاصمة) ولهذا الحقل نفس أهمية حقل « اللاك » فى فرنسا الذى أنتج فى

سنة ١٩٥٧ ، ٨٣ مليون متر مكعب من الغاز . وفى استطاعة حاس الرمل أن ينتج الكهرباء ويسد بها حاجة الجزائر بأجمعها .

٣ — فى الصحراء الجنوبية بالقرب من عين صالح اكتشف وجود غاز جاف تقدر كميته بمائة مليون متر مكعب .

ومن هذا يتضح لنا أن كميات الغاز الموجودة حاليا فى الجزائر تستطيع أن تسد حاجة المغرب العربى كله .

والكميات المقدرة من البترول تسمح لنا أن نقدر انتاجا يبلغ ١٣ مليون طن فى سنة ١٩٦٠ و٢٥ طنا فى سنة ١٩٧٠ (أى ما يوازى استهلاك فرنسا السنوى) .

ومن الجدير بالذكر أن الابحاث لم تجر فى جميع مناطق الصحراء، وأن الابحاث لم تنته بعد فى المناطق السابقة ، ومن بين الجهات التى لم يبحث فيها الجنوب التونسى ، والجنوب المغربى حيث منحت امتيازات البحث لشركات ايطالية وكندية . وفى المناطق التى لم يبحث فيها بعد ، توجد مناطق يظن وجود البترول فيها مثل حوض تندوف على الحدود المغربية الجزائرية وحوض تاودنت — جنوب الحوض السابق — وحوض السودان والنيجر — على حدود أفريقيا السوداء .

الآن .. ما هو موقف فرنسا ازاء ثروات الصحراء ؟ ان هدف فرنسا هو أن استقلالها فى ميدان الطاقة الصناعية ، وحاجتها السنوية الى الطاقة البترولية تبلغ ٢٥ طنا ، واذن ففى الامكان أن تسد حاجتها فى سنة ١٩٧٠ بفضل بترول الصحراء وتتبين لنا الاهمية التى تعلقها فرنسا على ذلك اذا عرفنا أنها تشترى الآن

البترول من الخارج ، وان ذلك يكلفها ٥٠٠ مليون دولار ، أى نصف العجز المالى الذى أصاب فى سنة ١٩٥٦ التجارة الخارجية الفرنسية ٠

ومن أجل ذلك تبذل فرنسا جميع الوسائل لكى تضمن امتياز استغلال بترول الصحراء ، فهى أولا تقرر أن الصحراء أرض فرنسية ، وتضاعف وسائل الحرب لتضمن طرق نقل البترول وتحل الشركات التابعة للولاية العامة بالجزائر وتلحقها بالحكومة الفرنسية أو بشركات فرنسية خاصة وهى ثانيا تسرع فى الاعمال الفنية (منح امتيازات جديدة للتنقيب ، مشاريع الانابيب، تجهيز الموانىء)

وفى ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا يقضى بانشاء الهيئة العامة للمناطق الصحراوية والاطار الذى ينفذ فى حدوده النمو الاقتصادى لمنطقة الصحراء والتطور السياسى والاجتماعى لها ٠

وينص القانون على أن الهيئة العامة للمناطق الصحراوية تضم أصلا مناطق موزعة بين الجزائر والسودان ونيجيريا وتشاد ، وفيما يتعلق بالجزائر ، كان المقصود أساسا الحدود الجنوبية القديمة ، وقد قسمت هذه الحدود الى منطقتين : الواحات وعاصمتها « الاغوات » والثورة وعاصمتها « كولون بيشار » ٠ وقد أنشئت فيها لجان ادارية كتلك التى أنشئت سابقا فى الجزائر ٠

وفيما يختص بالمناطق التابعه للسودان ونيجيريا وتشاد(١) وتضم الهيئة شريطا عريضا من حدود هذه البلاد ، بيد أن القانون المذكور لا يحدد نوع ومدى العلاقات التى تنشأ مستقبلا بين ادارة

---

(١) مجلة « لوموند ديبلوماتيك » عدد يونيو ١٩٥٨ ٠

الهيئة من ناحية وحكومات هذه البلاد من ناحية أخرى . وسنرى أن الموقف الذى تتخذه هذه البلاد يتطوى على تحفظ شديد بالنسبة الى الهيئة . أما فيما يتعلق بموريتانيا وهى منطقة فى غالبها صحراوية فهى ممثلة فعلا فى الهيئة ، دون أن تشترك فيها اشتراكا فعليا . ولوزارة الصحراء نوعان من الاختصاص ، ففى قلب الحكومة الفرنسية تختص هذه الوزارة بمجموع الشئون التى تخص المناطق الصحراوية ، وبالسهر على تطبيق القانون الذى أنشئت على أساسه الهيئة العامة للمناطق الصحراوية . ويقوم الوزير أيضا بوظيفة المندوب العـــام وتتضمن هذه الوظيفة السلطات التى كان يتمتع بها الحاكم العـــام للجزائر والمندوبون الســـاميون والمحافظون بالاتحـــاد الفرنسى الافريقى .

وتنص المـــادة التاسعة من قانون ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ على أن المندوب العام للهيئة العامة للمناطق الصحراوية يستطيع التفاوض مع المنظمات الدولية والأجنبية بخصوص الحصول على معونة ماليـــة على هيئة قروض أو اشتراك فى المشروعات الصحراوية . ويتضح لنا أن الهدف الذى تسعى اليه الحكومة الفرنسية من منح هـــذه التسهيلات ، ليس فقط اجتذاب الشركات الاجنبية واغرائهـــا على العمل فى الصحراء الكبرى ، وانما يتعدى ذلك الى محاولة حمـــل الشركات على ربط مصائرها ببقاء الاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

وقد تقدم بالفعل عدد من شركات البترول الغربية للحصول على امتيازات فى الجـــزائر فى الاراضى التى تخلت عنهـــا شركتا ريبال وسيب فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٧ . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ أعلنت الحكومة الفرنسية التوزيع النهائى للتراخيص الجديدة .

ونذكر فيما يلى أسماء الشركات التى حصلت على امتياز البحث عن بترول الجزائر وتكوين رأس مال كل منها(١) :

١ — شركة بترول فالنس .
وتملك شركة البترول البريطانية وفرعهـا الفرنسى نصف أسهمها والنصف الآخر تملكه الحـكومة الفرنسية وأفراد فرنسيون .

٢ — شركة بترول الجزائر « سب » :
(مساحة الامتياز ١٠٠٠ ميل مربع) وتمتلك مجموعة شل الهولندية ٦٥ فى المائة من أسهمها .

٣ — شركة سربس :
مساحة الامتياز ١٠٠٠ميل مربع ، تملك مجموعة شل الهولندية ٣٥ فى المائة و٦٥ فى المائة تمكلها الحكومة الفرنسية .

٤ — مجموعة مؤلفة من بعض هيئـات تمويل البترول الفرنسـية وفرع شركة « ستس سرفس » الامريكية فى فرنسا (مساحة الامتياز ٢٥٠٠ ميل مربع) .

٥ — مجموعة من الهيئات الفرنسية وفرع شركة فيليبس الامريكية فى فرنسا مساحة الامتياز ١٣٠٠ ميل مربع .

٦ — شركة « بيتروسارب » مساحة الامتياز ٤٠٠ ميل مربع . ولا توجد معلومات عن تكوين رأس مال الشركة .

٧ — وهناك شركة فرنسـية أمريكية تضم شركتى سـنكر أويل وتيرمونت مينينج .

(١) نشرة شركة شل عدد ابريل سنة ١٩٥٨ .

مشروعات فرنسا لنقل بترول الجزائر

ان جميع حقول البترول التى اكتشفت فى الجزائر حتى الآن ، والتى قد تكتشف فى المستقبل تقع فى قلب الصحراء الكبرى · وبناء على ذلك فان أى بترول يعثر عليه يظل عديم القيمة حتى توجد الوسائل اللازمة لنقله الى ساحل البحر الابيض حيث يمكن نقله من هناك الى فرنسا والدول الاوربية الاخرى · ومن ثم كانت محاولة فرنسا للقضاء على قومية الشعب الجزائرى والسيطرة على كل شبر من أرض الجزائر حتى يمكن تنفيذ المشروعات الخاصة بنقل البترول الى البحر · وقد قامت الحكومة الفرنسية بانشاء خط أنابيب قطره ١٠ بوصات من حقل حاس مسعود الى رأس السكة الحديد فى مدينة توجرت ومن المدينة المذكورة ينقل البترول صهاريج السكة الحديد الى ميناء فيليب فيل على ساحل البحر الابيض المتوسط حيث أقيمت منشآت للتخزين تستطيع استقبال ٦٠٠ طن يوميا وهو معدل ضئيل جدا ولكن يبدو أن الهدف منه هو البدء فى عمليات استغلال الحقل المذكور · بيد أن هناك مشروعات كبيرة أخرى تحاول فرنسا تنفيذها حتى تستطيع استغلال موارد الجزائر على نطاق واسع · وأهم هذه المشروعات هى :

أولا : مشروع خط أنابيب حاس مسعود — بوجى ·

يقضى هذا المشروع بمد خط أنابيب قطر ٢٠ بوصة مسافة ٦٠٠ ميل من حاسى مسعود الى ميناء بوجى على ساحل الجزائر ·

ثانيا : مشروع خط عجيلة — البحر الابيض المتوسط ·

ويستهدف مد خط أنابيب مماثل للخط الاول لنقل بترول منطقة عجيلة ، اما الى ميناء تونس أو ميناء قابس على الساحل التونسى أو الى ميناء طرابلس على الساحل الليبى ·

ثالثا : مشروع انشاء بحر صناعى . ويرمى هذا المشروع الى شق قناة طولها ٩١ ميلا من قابس الى شط الجريد وهى منطقة شاسعة من البحيرات الملحة على الحدود بين الجزائر وتونس . ولما كانت هذه المنطقة تقع تحت مستوى سطح البحر فان شق القناة المذكورة سيؤدى الى غمرها وتحويلها الى بحر صناعى كبير تمر فيه الناقلات والسفن الى قلب الصحراء حيث يمكن نقل البترول والثروات المعدنية الاخرى رأسا من مناطق انتاجها الى أوربا .

رابعا : مشروع نقل غاز الجزائر الى فرنسا :

تدرس الحكومة الفرنسية مشروعا لنقل الغاز الطبيعى من حقوله فى الجزائر رأسا الى جنوب فرنسا وذلك بانشاء خط أنابيب ضخم من حقل الغاز فى حاسى رميل الى ساحل البحر ثم مد الخط تحت قاع البحر الابيض المتوسط الى جنوب فرنسا وتقدر طاقة حقل حاسى رميل بنحو ٥٠٠٠ مليون متر مكعب فى العام كما أن حقل حاسى مسعود سينتج الى جانب البترول حوالى ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا فى سنة ١٩٦٠

وقد أبدى المسئولون الامريكيون أنهم لا يريدون أقل من ٤٥ فى المائة من أسهم الشركات التى منحت امتيازات البحث عن البترول فى الجزائر . ولذلك فان فرنسا تتهم الولايات المتحدة الامريكية وشركات البترول الامريكية بأنها تطمع فى استغلال هذه الطاقات البترولية الجديدة . ولذلك وضعت الدوائر الاقتصادية الفرنسية مشروعاتها ودراساتها على أساس اشراك الشركات الامريكية فى استخراج ونقل البترول من الصحراء العربية الى موانىء البحر الابيض المتوسط . ويرجع سبب اهتمام فرنسا بالشركات الامريكية الى الاسباب الآتية .

أولا : فرنسا وحدها لا تستطيع تمويل هذه المشروعات الضخمة فقد قدر الخبراء تكاليفها بمبلغ بليون دولار ، والشركات الفرنسية بمساعدة الشركات الامريكية تستطيع انجاز هذه المشروعات واستغلالها .

ثانيا : اشراك الشركات الامريكية يدخل النفوذ الاقتصادى الامريكى الى الصحراء العربية . وبذلك تضمن فرنسا تأييد الولايات المتحدة الامريكية الفعلى لانهاء حرب الجزائر لصالحها .

وغنى عن البيان أن نذكر أن الصهيونية العالمية ، تقف وراء الشركات الامريكية تؤيدها وتعضدها بالمال وبنفوذها الادبى الكبير على المسئولين الامريكيين حتى تستطيع - أى الصهيونية العالمية - أن تكسر حدة العرب ، وتستولى على بترول الجزائر من أجل أصحاب الشركات البترولية الكبرى فى أمريكا الذين يغدقون المنح والهبات على اسرائيل .

وان اكتشاف البترول يزيد من خطورة الحالة فى الجزائر ،وتزيد كذلك من تصميم المستعمرين على البقاء فيها .

وقد أرسل هوفى مستشار دالاس وزير الخارجية الامريكية رسالة الى كورتز أحد كبار رجال الصناعة فى أمريكا تتضح فيها المناورات والمؤامرات التى تقوم بها أمريكا ضد الوطنيين فى الجزائر وهذا نص الرسالة(١) :

صديقى العزيز

لقد بعثت رسالتك اليأس الى نفسى فانى أكره أن أفقد صديقا ممتلئا بالحيوية والنشاطوأناستبدله بآخر دائم الشكوى لا يزورنى الا ليظهر ألمه من داء اللمباجو أو ليثرثر عن الحوادث الاخيرة فى نيفاكايو أو بساجوجا (وهما من النوادى الليلية فى مدينة كراكاس عاصمة فنزويلا) . وأصدقك القول أنى لم أكن لأهملك لو عرضت

(١) جريدة المساء عدد ٣٠ يناير سنة١٩٥٨

مهمتك الحقيقيـــة وقد أقنعنى حديثى الاخـــير مع دالاس (وزير الخارجية الامريكية) انه لا يزال يحتفظ بمقدرته وبعد نظره ، فقد أكد أننـــا نحتاج الى رجل واسع الخبرة لهذا المشروع (المقصـــود بالمشروع هنـا هو غزو أمريكا لبترول الصحراء الـكبرى) يتصف بمقدرته على الادارة الحكومية ولا مانع من أن يكون ديبلوماسيا وكل هذه المواهب المجتمعـــة فى شخصك لا بد وأن تخدم مصالحنـــا المشتركة • وستعجز عن اقناعي بأننا سنعثر على رجل خـيرا منك لهذه المهمة فليس هناك من يدرك كما تدرك أنت كيف يسيطر عـلى الصحراء الغنية ويحصل عليها بشكل عاجل وفى واشنطن يقدرون شخصك ويقدرون مواهبك كثيرا •

ولا أريد أن أؤكد لك الاهمية العظمى للبترول الافريقى فقـــد تحدثنا عن ذلك كثيرا عندما كنت أؤدى عملى فى وزارة الخارجية ، ولكنى أضيف الآن أن اهتمامنا بهذا الامر يتزايد بسبب اضطراب الموقف فى الشرق الادنى نتيجة للمؤامرات الروسية •

وأما ما يساورك من شكوك بشأن الجانب السياسى لهذا الموضوع وخصوصا ما يتعلق بموقف الحكومة الفرنسية منه فأود أن أؤكد لك أن الفرنسيين أكثر اســـتعدادا للاتفاق معنا مما كنا نتوقع وأنهم لا يمانعون فى اشتراكنا فى استغلال بترول الصحراء الكبرى ولو أن ما حدث فى الخريف الماضى بسبب محاولتهم الحصـــول على بعض الوثائق التى تسىء الى شركة أرامكو (يشيرهنا الى حادث القبض على خمسة من زعماء جبهة التحرير الجزائرية ، ووجود وثائق معهم تثبت أن بعض الشركات الاحتكارية الامريكية وخاصـــة أرامكو تستعد للسيطرة على بترول الصحراء) أقام باريس وأقعدها بسبب اختيار الشركاء • وقد اشتركت مؤسستا سنكلير (التابعة لمؤسسة روكفلر) وبنومونت (التابعة لمؤسسة مورجان) مع ثلاث شركات فرنســية وهذه بداية حسنة وقد وافقنا عليها لاعتقادنا أنها بداية فقط •

وقد نستطيع الحصول على شيء فى المحادثات التمهيدية مع شركة شل البريطانية التى بدأت عملها بناء على توصية منى بقصد الحصول على نصيبها من بترول الجزائر وبترول الصحراء الكبرى ٠ وهناك أساس معقول لما أبديته من أن فرنسا قد تحاول بسبب ضـــغط التقدم العلمى الروسى تعديل علاقاتها مع المعسكر الشرقى على حساب وحدة دول حلف الاطلنطى وبذلك تتخلص من الكابوس الالمـــانى وتسوى شئونها فى شمال أفريقيا ٠

وينتاب وزارة الخارجية الامريكية الآن مثل هذا القلق ، فعندما التقيت أخيرا بفوستر دالاس أخبرنى بحدة أن مثل هذه التطورات قد يكون لها أثر سيء على سياسة الولايات المتحدة حيال أوربا كما أن تقارير سفيرنا فى باريس تشير الى أن لديه من الاسباب ما يثير قلقه بسبب اتجاه بعض الدوائر الفرنسية الى اتخاذ سـياسة أكثر استقلالا ٠ والمعلومات التى وصلتنا من أصدقائنا فى باريس تبرر مخاوف سفيرنا وتسبب هنا كثيرا من القلق ٠ ولعل وزارة الخارجية الفرنسية قد أدركت ما نسعى اليه وعلمت بالمحادثات الاخيرة التى تمت بيننا وبين أديناور رئيس حكومة ألمانيا الغربية ٠

ولا شك أن ديلون (سفيرنا السابق فى باريس) على حق ، فقد أبلغنى مرة أن شمال أفريقيا بالنسبة لفرنسا كالاجنحة فاذا لم تقص أجنحة هذا الطير فلا بد أنه سيحاول الطيران ٠ قد تكون عبارة قاسية ولكنها تعبر تعبيرا صادقا عن احساس ديبلوماسيتنا ٠

وأود أن أخبرك أن دالاس مشغول جدا فى هذه الايام ، فهارولد ماكميلان على وشك الوصول الى واشنطن ، وأنت تدرك بالطبع انى لست فى موقف يسمح لى بابلاغك جميع التفاصيل ولكنك ستسمع عما قريب بمشروع اعادة تنظيم حلف الاطلنطى تنظيما شاملا وانى متأكد أن هذا سيبدد ما يساورك من شكوك ٠

وأستطيع أن أبلغك أيضا أن ايزنهاور وماكميلان فى محادثاتهما القادمة سيبحثان بالتفصيل احتمام القيام بعمل مشترك فى شمال أفريقيا ويمكنك أن تستنتج من ذلك أن سياستنا النشطة فى هذه المنطقة قد تقررت من حيث المبدأ ومن المحتمل جدا أننا فىهذه المرحلة من تنفيذ سياستنا يجب أن نوجه عناية خاصة الى النواحىالسياسية المشتركة بجانب النواحى الاخرى التى تقوم أنت بها .

ولعلك لا تضيق بما فى مهمتك من تعقيد ولو قبلت ما أعرضه عليك ففى استطاعتى أن أؤكد لك أنك ستعامل رجالا يمكنك الاعتماد عليهم فهم يخالفون مخالفة تامة من عرفتهم فستحصل على ما تريده من كافندش كانون (السفير الامريكى فى مراكش) فهو يتمتع بسمعة طيبة ويحظى المسئولين فى هذه المنطقة ولكن الوسائل التى استخدمتها بنجاح مع ضباطك (.وربما قوادك) ضد شركة سورنكو البريطانية تطبق هنا أيضا . وأعلم أن كانون رجل يسهل التعامل معه . وأنت تشاركه فى صفة قوية يتصل بها وهى النشاط العملى. وهو هناك يعد العدة لانشاء مركز عسكرى (يشير هنا الى ارسال الاسلحة الامريكية الى تونس) وهذا الموضوع يبحث الآن هو ومشروع الاتحاد الافريقى (يعنى تكوين اتحاد فيدرالى من دول شمال أفريقيا يشمل تونس ومراكش والجزائر وليبيا) .

هذا ما أردت أن أطلعك عليه لأوضح لك اقتراحى فى الحدود المسموح بها والاجابة على أسئلتها .

ونجاح مهمتى سيمكننى من جمع أوراق رابحة فى تلك اللعبة السياسية التى سنلعبها فى المستقبل القريب » .

ولكن دول حلف الاطلنطى واهمة ، اذ أعتقدت أن الحديد والنار يمكن أن يسكتا صوت الشعب العربى فى الجزائر المطالب بحقه فى الحرية والاستقلال ... وفى الغد القريب ستخلص أرض الجزائر لأصحابها الحقيقيين شعب الجزائر .. وعندئذ تدرك أمريكا أنها كانت تبنى قصورا على الرمال !

التنافس على البترول

ذكرنا فيما سبق أن الولايات المتحدة الامريكيـــة حاولت أن تحطم الاحتكار البريطانى لبترول الشرق الاوسط • وذكرنا أيضا أن أول نجاح أحرزته الولايات المتحدة الامريكية هو حصولها على نسبة فى أسهم شركة بترول العراق •

وفى سنة ١٩٢٨ وقعت اتفاقية « الخط الاحمر » بين كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية • ونظرا لأهمية هذه الاتفاقية • فسنتكلم عنها بشىء من التفصيل •

كان قيام الحرب العالمية الاولى ، وما أسفرت عنه من انهيار تركيا وتمزيق أوصالها مثار تنافس شديد بين الحلفاء ولا سيما بين بريطانيا وفرنسا ، اذ أخذت كل منهما تحـــاول الفوز بالنصيب الاكبر من الاراضى التى انحسر عنها ظل الاستعمار التركى • وفى سنة ١٩١٦ استطاعت فرنسا أن تحصل على الموصل بمقتضى معاهدة « سايكس – بيكو » فى مقابل تعهدها بعدم المساس بحقوق بريطانيا فى بترول الموصل • بيد أنها عادت وتخلت عن الموصل لبريطانيـــا بمقتضى الاتفاق الذى تم فى ديسمبر سنة ١٩١٨ وفى سنة ١٩١٩ حصلت فرنسا على حصة البنك الالمانى فى شركة البترول التركية •

وفى سنة ١٩٢٠ عقدت اتفاقية « سان ريمو » وبمقتضاها أعيد توزيع أسهم شركة البترول التركية على النحو التالى :

شركة البترول الانجليزية الايرانية	٤٧ر٥٪
شركة الانجلو ساكسون	٢٢ر٥٪
شركة البترول الفرنسية	٢٥٪
جلبنكيان	٥ ٪

ولما استتب الامر للحلفاء الغربيين فى منطقة الشرق الاوسط ، عقب انتهاء الحرب ، وتم لهم ما أرادوه من تقسيم الامة العربية الى عدة دويلات صغيرة حتى يسهل التحكم فيها ، دخلت شركة البترول التركية بتكوينها الجديد فى مفاوضات مع الحكومة العراقية بغيـــة تثبيت حق امتيازها ، واسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق عقــد فى سنة ١٩٢٥ وبمقتضاه حصلت الشركة على امتياز مدته ٧٥ ســـــنة واستبعد الاتفاق من مناطق الامتياز ولاية البصرة والاراضى الايرانية التى ضمت الى العراق بعد الحرب وحــددت الاتاوة بمعدل ٤ شلنات ذهب عن الطن الانجليزى ٠

وفى سنة ١٩٢٢ بدأت محاولات المصالح الامريكيــة النزول الى ميدان الشرق الاوسط ، ويرجع ذلك ــ كما سبق أن ذكرنا ــ الى الشعور الذى ساد دوائر صناعة البترول الامريكيـــة يومئذ بقرب نفاد موارد الزيت الخام فى الولايات المتحدة ، مما حدا بالشركات الامريكية الى البحث عن موارد جديدة فى الخارج ٠ ولم تبد المصالح البريطانية اعتراضا على قبول رأس المال الامريكى فى منطقة الشرق الاوسط ، وذلك لانه لم يدر فى خلدها أن الولايات المتحدة لن تلبث أن تتحول الى منافس سياسى خطير يعمل على طرد بريطانيا وفرنسا من منطقة الشرق الاوسط كلها والحلول محلها ٠

ومن هنا تبدأ قصة اتفاقية الخط الاحمر ٠

كان فى مقدمة الصعوبات التى تعين تذليلها فى المفاوضات الطويلة التى انتهت بدخول رأس المال الامريكى فى شركة البترول التركية اختلاف جوهرى فى المبدأ بين الشركات الامريكية والشركات الاعضاء فى الشركة التـــركية ، وذلك لان الامريكيين كانوا فى ذلك الوقت ينتهجون سياسة الباب المفتوح وهى تتعارض تماما مع ما نص عليه فى اتفاقية سنة ١٩١٤ التى أعيد بمقتضاها تكوين الشركة التركية

أى مبدأ انكار الذات الذى أصر عليه أعضاء الشركة وخصوصا شركة البترول الفرنسية وجلبنكيان •

أما الشركات الامريكية فكانت فى البداية مؤلفـــة من شركة الاطلنطى للتكرير وشركة الخليج للتكرير وشركة البترول المكسيكية وسنكلير المتحدة للبترول وستاندرد أوف نيويورك وشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى شركة تكساس • قد قامت هـــذه الشركات بتكوين شركة تمثلها فى صفقة شركة البترول التركية باسم شركة استقلال الشرق الادنى • وقد اقترح الجانب الامريكى تحـــويل شركة البترول التركية الى توكيل يستهدف الربح وتكون مهمته قاصره على توزيع الزيت الخام وكان طبيعيا أن يعمل جلبنكيان على احباط هذا الاقتراح ذلك لانه لم يكن يمثل احدى شركات البترول العاملة ، وانما كان يمثل شخصه وبناء على ذلك فانه لم يكن مهتما بالزيت الخام لذاته بل كان يهتم به كمصدر للربح فحسب وعليـه فقد فشل الاقتراح الامريكى •

فصمم الجانب الامريكى على أن تكون حصته فى الاسهم مسـاوية لحصص كل من شركة البترول الانجليزية الايرانية ومجموعة شل الهولندية (أى الانجلو ساكسون) وشركة البترول الفرنسية ، مما استدعى اعادة توزيع الاســـهم • ونظرا لتمسك كل من الانجـلو ساكسون والشركة الفرنسية وجلبنكيان بعدم تخفيض حصصهم ، فقـد اضطرت الشركة الايرانية الى اقتســام حصتها مع المجموعة الامريكية • ولا عجب فى ذلك فقد كان الانجليز على عكس جلبنكيان يهتمون بالبترول لذاته ، على أنهمطالبوا نظير تضحيتهم باتاوة قدرها ١٠ فى المائة من الزيت الخام تحصل عليها الشركة الايرانية • بيد أن هذا الطلب لقى معارضة شديدة من باقى الشركات ومع ذلك فقد ووفق عليه فى النهاية •

ولقد ترتب على كل هذه الخلافات فى وجهات النظر أن طـــالت

المفاوضات التى استغرقت ست سنوات والواقع أنها لم تكن مفاوضات تجارية بالمعنى المفهوم بل عليها الطابع السياسى ولذلك دارت المفاوضات بصفة رئيسية بين وزارات الخارجية فى لندن وباريس وواشنطون وكان من المحتمل أن تطول المفاوضات أكثر من ذلك لولا اكتشاف البترول بكميات هائلة فى منطقة بابا جرجور شمال كركوك فى الموصل فى أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، فسارع الجميع الى العمل للوصول الى ابرام الاتفاق • وعلى أثر هذا الكشف تقدمت الشركة الفرنسية بخريطة للشرق الاوسط وضعت عليها خطا أحمر يحيط بالأراضى التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية حتى سنة ١٩١٤ باستثناء الكويت ومصر وأصبحت الاراضى الواقعة داخل نطاق الخط الاحمر تمثل المنطقة التى يسرى عليها مبدأ انكار الذات المشار اليه آنفا •

وكانت شركتا تكساس وسنكلير قد انسحبتا من شركة استغلال الشرق الادنى كما حلت شركة « بانى أميركان بتروليم » محل الشركة المكسيكية قبل اكتشاف البترول فى بابا جرجور •

وفى سنة ١٩٢٩ عدل اسم شركة البترول التركية فأصبح شركة بترول العراق •

وفى سنة ١٩٣٠ اشترت شركتا ساندرد أوف نيويورك وستاندرد أوف نيو جرسى حصة كل من شركة بان أميركان وشركة الاطلنطى للتكرير ثم حصة شركة الخليج للتكرير فى سنة ١٩٣٤ كما تم اندماج شركتى ستاندرد أوف نيويورك وفاكوم فى شركة واحدة باسم سوكونى فاكوم •

وقد ظلت اتفاقية الخط الاحمر سارية المفعول حتى ألغيت فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بيد أن نهايتها لم تكن مفاجئة بل كان الغاؤها نتيجة لضغط مستمر من جانب المصالح الامريكية فى بترول الشرق

الاوسط • وقد سبق أن ذكرنا أن الشركات الامريكية اعترضت منذ قدومها الى منطقة الشرق الاوسط على مبدأ الحد من حرية أعضاءشركة البترول التركية فى العمل فرادى على أنه لم ينشأ ما يدعو الى تحول هذا الاعتراض الى ضغط عملى الا بعد نجـــاح شركة ســـتاندرد كاليفورنيا فى اكتشاف البترول بمقادير كبيرة فى الدمام بالمملكـة العربية السعودية فى سنة ١٩٣٦ ، ثم انضمام شركة تكساس لها وما تلا ذلك من توفيق الشركة بتكوينها الجديد الى اكتشاف حقلين آخرين فى أبو حورية وبقيق وتغيير اسم الشركة بعد ذلك الى اسمها الحالى وهو شركة الزيت العـــــربية الأمريكية ـ أرامكو فى سنة ١٩٤٤ •

وقد أصبح شبه الجزيرة العربية ـ من يومئذ ـ محط أنظـــار شركات البترول الامريكية ولا سيما وقد راحت شركة أرامكو تحاول اجتذاب الشركات الكبرى لمعاونتها فى حمل الأعباء المالية الجسيمة التى يفرضها استغلال الكشوف الهائلة التى وفقت اليها • ومن ثم فقد بدأت شركتا ستاندرد أوف نيو جرسى وموبيل أويل (سيكونى فاكوم) تسعيان لالغاء القيود التى تفرضها اتفاقية الخط الاحمر ، حتى تم لهما ما أرادتا وألغيت الاتفاقية فى نوفمبر سنة ١٩٤٨وبذلك أمكن للشركتين الانضمام الى أرامكو •

اتفاقية الخط الأحمر :

اشترك فى اتفاقية الخط الاحمر ستة أطراف هم : ـ

١ ـ شركة دارس لأعمال الكشف

٢ ـ شركة الانجلو ساكسون (مجموعة شل ـ الهولندية) •

٣ ـ شركة البترول الفرنسية •

٤ ـ شركة استغلال الشرق الأدنى (المجموعة الامريكية) •

٥ ـ شركة المشاركات والاستثمارات (جلبنكيان) •

٦ - شركة البترول التركية (بتكـــوينها القائم عند توقيـــع الاتفاقية) .

أما التكوين الجديد للشركة (مع احتفاظها باسم (شركة البترول التركية) فقد نص عليه فى المادة الثانية وبيانه كالآتى :

١ - شركة دارس ٢٣ر٧٥ فى المائة من الاسهم

٢ - شركة الانجلو ساكسون (مجموعة شل الهولندية) ٢٣ر٧٥ فى المائة من الاسهم

٣ - شركة البترول الفرنسية ٢٣ر٧٥ فى المائة من الاسهم .

٤ - المجموعة الامريكية ٢٣ر٧٥ فى المائة من الاسهم

٥ - جلبنكيان ٥ فى المائة من الاسهم

وفى سنة ١٩٢٩ عدل اسم الشركة فأصبح شركة بترول العراق. وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على تعهد من جميع الأطراف بتطبيق أحكامها فى جميع المنطقة المشمولة بالخط الاحمر على أن يلزم كل طرف أى شركة تابعة له بتطبيق هذه الاحكام .

وتقضى المادة الخامسة بأنه لا يجوز لشركة البترول التركية أن تقوم بنفسها أو بطريق غير مباشر بأعمال الكشف والاستغلال وسائر العمليات المتصلة بها الا داخل المنطقة المحدودة بالخط الاحمر . كما نصت هذه المادة على تأسيس شركة أو شركات لتشغيل أى حقل فى أى منطقة يتقرر وفقا لأحكام هذه الاتفاقية استغلالها وتزويدهـــا بخطوط أنابيب أو منشئات تخزين أو غير ذلك من المنشئات المتصلة بهذه الاغراض وتسمى الشركة التى تؤسس على هذا النحو شركة « تشغيل » ولا يتم تكوين أى شركة الا بموافقة شركة البتـــرول التركية ، وتنقسم شركات التشغيل الى نوعين : -

١ ـ شركات تشغيل عامة وهى التى يشترك فيها جميع أعضاء شركة البترول التركية ٠

٢ ـ شركات تشغيل خاصة وهى التى يمتنع عضو أو أكثر من أعضاء الشركة التركية عن الاشتراك فيها ٠

ويجرى تكوين شركات التشغيل العامة على نحو يجعل لشركة البترول التركية السيطرة على عمليات التصويت ، أما شركات التشغيل الخاصة فتملك الشركة التركية سلطة تعيين أعضاء مجالس ادارتها ٠ ويكون توزيع أسهم شركات التشغيل على أعضاء الشركة التركية بنفس النسبة التى يملكها كل منهم فيها ٠

وقد تضمنت الاتفاقية تعهدا صريحا من جميع الأطراف بالامتناع هم والشركات المتحدة معهم أو التابعة لهم عن التقدم منفردين للحصول على امتيازات داخل المنطقة المحددة على الخريطة وتعهدوا كذلك بألا تكون لهم أية مصالح فى انتاج البترول فى المنطقة أو فى شراء البترول المنتج فيها الا عن طريق الشركة التركية أو احدى شركات التشغيل ٠

وفى حالة عدم اجماع أعضاء الشركة التركية على التقدم لطلب احدى القطع ورأى عضو أو أكثر أن يتقدم منفردا ثم نجح فى الحصول على القطعة المطلوبة وجب عليه أن يحيلها فورا الى شركة تشغيل عامة تؤسس لهذا الغرض ويكون من حق جميع أعضاء الشركة التركية الحصول على أنصبتهم فى الشركة الجديدة على أساس أنصبتهم فى الشركة التركية ٠

والغريب أن المجموعة الامريكية قد منحت استثناء خاصا من هذا القيد اذ أتيح لأعضائها التقدم منفردين للحصول على امتيازات داخل المنطقة المحددة دون الزام بتحويلها الى شركات تشغيل ولكن فى هذه الحالة تفقد المجموعة الامريكية أو أى عضو فيها الحق فى المساهمة فى

أى شركة تشغيل تؤسس للعمل فى القطعة موضوع المنافسة •
ومن الجدير بالذكر أن جميع شركات التشغيل التى أسست بعد ذلك حتى تاريخ الغاء الاتفاقية ينطبـــق عليهـــا وصف شركـــات التشغيل العامة •

وقد سبق أن ذكرنا أن شركة دارس طالبت باتاوة قدرها ١٠ فى المائة من أى زيت خام ينتج بمعرفة الشركة التركيـــة أو الشركات التابعة لها نظير تنازلها عن نصف حصتها للشركاء الجدد أى المجموعة الامريكية ، وقد لقى هذا الطلب معارضة شديدة من جانب الشركاء الآخرين • بيد أن شركة دارس استطاعت فى النهاية أن تحصل على ما تريد • اذ تضمنت الاتفاقية نصا يعطيها الحق فى اختيار ٢٤قطعة فى العراق تحصل منها على هذه الاتاوة •

وتضمنت الاتفاقية أيضا بندا يلزم الشركة التركية وجميع شركات التشغيل التابعة لها بأن تعرض الزيت الذى تنتجه للبيع الى أعضـــاء الشركة التركية حسب نسب مساهمتهم ، على أن تتـــولى الشركة التركية تقسيم الزيت فضلا عن اشرافها عـــلى تنسيق العلاقات بين الأعضاء •

ونصت الاتفاقية كذلك على أنه لا يجوز الا لشركة البترول التركية أو احدى شركات التشغيل العامة اقامة معامل لتكرير البترول داخل المنطقة المحددة كما قضت بألا تتجاوز طاقة المعامل الاستهلاك المحلى للبلد الذى تقام فيه • وليس ثمة شك فى أن هذا الشرط الأخـير مقصود به قصر الحق فى اقامة صناعـــة تكرير مزدهـــرة فى أوربا وأمريكا حتى تفوز الدول الممثلة فى الاتفاقية بنصيب الأســـد من بترول الشرق الأوسط دون أن تتاح لبلدان الاقليم فرصة الاستفادة من البترول الذى تنتجه أراضيها الا فى حـــدود ما تحصل عليه من اتاوة الشركات •

ومن هنـــا ، يتضح لنا أن اتفاقية الخط الأحمـــر لم تكن سوى الأساس الـــذى أرساه المستعمرون ليقيموا عليـــه امبراطوريتهم البترولية فى الشرق الأوسط · وقد دار الزمن دورته ومالت شمس الاستعمار للمغيب ·· وهب العرب فى كل مكان مطالبين بحقهم فى ثروات بلادهم ·· لكى يعيشوا الحياة الحرة الكريمة ·

وفيما يلى بيان بأسماء الشركات التى تم تأسيسها طبقا لاحكام اتفاقية الخط الأحمر والتى تعـــرف الآن بمجموعـــة شركة بترول العراق ·

١ ـ شركة بترول العراق :

بدأ امتيازها سنة ١٩٢٥ وينتهى سنة ٢٠٠٠ أى لمدة ٧٥ سنة ، وتبلغ المساحة المشمولة به حوالى ٣٢٫٠٠٠ ميل مربع وتضم ألوية بغداد والموصل وشرق نهر دجلة ما عدا امتياز منطقة الخانقين ·

والتوزيع الحالى لأسهم الشركة كالآتى :

شركة البترول البريطانية	٢٣٫٧٥ فى المائة
مجموعة شل الهولندية	٢٣٫٧٥ فى المائة
شركة البترول الفرنسية	٢٣٫٧٥ فى المائة
شركة استغلال الشرق الأدنى (هذه الشركة مملوكة مناصفة لكل من شركتى ستاندرد جرس وسكونى موبيل أويل) ·	٢٣٫٧٥ فى المائة
شركة المشاركات وأعمال الكشف (ورثة جلبنكيان)	٥ فى المائة

٢ ـ شركة بترول الموصل : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٢

الى سنة ٢٠٠٧ ويشمل كل الأراضى الواقعة غرب نهر دجلة شمال خط عرض ٣٣ شمالا • وتوزيع ملكية أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق •

٣ - شركة بترول البصرة : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٨ الى سنة ٢٠١٣ ويشمل جميع الأراضى العراقية بما فى ذلك الأراضى الداخليـة والمياه الاقليمية عدا الأراضى المشمولة بامتيازات شركة بترول العراق وشركة بترول الموصل وشركة بترول الخانقين • كما يشمل امتيازها النصف غير المقسم من المنطقة العراقية السعودية المحايدة •

وتوزيع ملكية أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق •

٤ - شركة بترول قطر : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٥ الى سنة ٢٠١٠ ، ويشمل جميع أراضى قطر التى يحكمها الأمير بما فى ذلك المياه الاقليمية •

وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق •

٥ - شركة استغلال بترول ساحل محمية عدن •

تملك عدة امتيازات فى المناطق البرية فى عـدة مشيخات صغيرة ويبدأ أول هذه الامتيازات سنة ١٩٣٧ وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق •

٦ - شركة استغلال بترول عمان : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٧ الى سنة ٢٠١٢ ويشمل سلطنة مسقط عدا منطقة ضوفر وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع شركة بترول العراق •

٧ — شركة الامتيازات البترولية :

يشمل امتيازها منطقة عدن وأراضى حضرموت .

وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق

ونحن نلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تراع أن ما حصلت عليه الولايات المتحدة بعد ذلك من امتيازات منذ سنة ١٩٣٠ كان نتيجة لنشاط الشركات نفسها ولازدياد الثقة بمستقبل البترول وهو ما تؤمن به الشركات الامريكية ايمانا عميقا ، ومفتاح نجاح الولايات المتحدة فى صناعة بترول الشرق الأوسط هو تصميمها على أن تحصل على المزيد منه حتى ولو غمر البترول كل الأسواق ، فى حين كانت الشركات البريطانيا أكثر تحفظا وكانت قانعة بأن يبقى نشاطها فى الانتاج فى المستوى العادى حتى يحين وقت اشتداد الطلب ، وارتفاع ثمنه ..

وكان من جراء اتباع هذه السياسة البترولية أن حصلت الشركات الأمريكية على امتياز البحث عن بترول المناطق الآتية :

بترول السعودية :

كان امتياز التنقيب عن البترول فى المملكة العربية السعودية بادىء ذى بدء من نصيب شركة بريطانيا هى شركة « أيسترن جنرال سنديكيت » وكانت تدفع ايجارا سنويا عنه بمعدل جنيهان وسددت الشركة الايجار لمدة عامين ، وعلى الرغم من ذلك لم تبعث هذه الشركة الا بعالم جيولوجى واحد الى المنطقة ، وترك أبحاثه بعد عامين وعندها توقفت الشركة عن السداد . وفى سنة ١٩٢٨ بعث الملك عبد العزيز ابن سعود انذارا الى الشركة بأنها اذا لم تسدد المتأخر عليها وكان ستة آلاف جنيه فقط على الفور فانه سوف يلغى الامتياز . واستمرت الشركة ترفض الدفع .. وبناء على ذلك ألغى الامتياز .

وكان فى استطاعة شركة البترول البريطانية أن تحصل عليه عندما عرض عليها مرة أخرى فى سنة ١٩٣٤ وكان لدى الملك عبد العزيز المبررات التى يرفض بها طلب بريطانيا ومع ذلك فقد منحها الامتياز على أساس تجارى بحت . وكانت شركة آى.بى.سى وشركة ستاندرد كاليفورنيا قد تقدمتا بعطاء .. وقد طلب الملك أن تدفع الشركة التى تريد الحصول على امتياز البحث عن البترول مائة ألف جنيه ذهبا مقدما . ورفضت شركة آى . بى . سى بادىء ذى بدء أن تدفع أكثر من عشرة آلاف جنيه كما أنها لم توافق على الدفع بالعملة الذهبية ، وهكذا استطاعت الشركة الأمريكية ستاندرد كاليفورنيا أن تحصل على امتياز البحث عن البترول فى العربية السعودية .

الكويت :

فى سنة ١٩٠٣ عرض حاكم الكويت على الحكومة البريطانية استغلال البترول فى بلاده ، وقال فى خطابه الى المقيم البريطانى فى الكويت : (.. واذا تبين للشركة انها واجدة البترول فاننا لن نمنح امتيازها لأية شركة أخرى ما لم تكن قد عينتها الحكومة البريطانية). وفى سنة ١٩٢٠ وبعد اجراء عمليات التنقيب الأولية منح الامتياز لشركة بريطانية ايرانية بيد أنها رفضته . وأخيرا عندما حاولت الشركة الأمريكية « الجولف اويل » الحصول على الامتياز حاولت الشركة الأولى عرقلة المشروع ولأنها رفضت الامتياز كانت مرغمة على دفع الايجار لكى تمنع الشركة الأخرى من الحصول عليه . وكان انتصار الشركة الامريكية أمرا لا مفر منه وذلك بسبب رغبة حاكم الكويت فى منح الامتياز لشركة تستطيع المضى فى عملها . وكان من حسن حظ الشركة البريطانية الايرانية أنها حصلت على ٥٠ فى المائة من الأرباح وهو الثمن الذى طلبته بريطانيا من حاكم الكويت لسماحه لشركة أمريكية بأن تحل مكان الشركة البريطانية التى

لدولتها ــ أى بريطانيا ــ حق حمايته سموجب المعاهدة المبرمة بينهما

بترول جنوب الجزيرة العربية :

تتنافس الشركات البريطانية والأمريكية للحصول على امتياز التنقيب عن البترول فى جنوب الجزيرة العربية على الرغم من عدم العثور على حقول للبترول هناك • وقد حصلت شركة آى • بى • سى على امتياز للبحث فى منطقة « فهود » بعمان ، بيد أنها لم تعثر على شيء حتى الآن • ومنحت الشركة الأمريكية « سيتى سيرفس » على امتياز للبحث فى منطقة ذوفار • وتحاول الولايات المتحدة الامريكية الضغط على المشايخ حكام هذه المنطقة لالغاء الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية ومنحها للشركات الأمريكية •

بترول ايران :

انتهى الصراع بين الشركات البريطانية والامريكية على أثر تكوين شركة البترول الايرانية الوطنية بعد انتهاء أزمة عبدان فى سنة ١٩٥١ ، وبرهنت التجارب التى اكتسبتها شركة آى • بى • سى ، وشركة زيت الكويت على أن خير الطرق لاستغلال بترول الشرق الأوسط هو انشاء شركات الانتاج التى تشترك فيها كل من بريطانيا وأمريكا وان أمكن الشركات الهولندية والفرنسية ويكون لكل منهما نصيب معلوم •

وفى سنة ١٩٥١ كانت كل من ايران والعربية السعودية هما أكبر دولتين منتجتين للبترول • وكان امتياز البترول فى كل منهما ممنوح لدولة واحدة هى اما بريطانيا أو الولايات المتحدة الامريكية • وكانت اتفاقيات العربية السعودية لها مغزاها وذلك لأن الولايات المتحدة تعد أكبر دولة مستهلكة للبترول (١) •أما الاحتكار البريطانى

---

(١) كتاب « رحلة الى أرض المتاعب » تاليف بول جونسن

لبترول ايران والذى كان فى وقت ما أكبر منتج للبترول فى منطقة الشرق الاوسط فكان يعد من الناحية الاقتصادية احتكارا شاذا ، وحتى لو لم تتم عمليـــة تأميم البترول فى هذه الشركة البريطانية الايرانية فقد كان من المحقق أن هذا الاحتكار لابد وأن ينتهى طال الوقت أم قصر •

وكان هذا الاحتكار الذى يمنح الشركات البريطانية ٤٠ فى المائة من الأسهم و ٤٠ فى المائة للشركات الامريكية و ١٤ فى المائة لشركة شل الهولندية و ٦ فى المائة لشركة البترول الفرنسية يعد من وجهة النظر البريطانية احتكارا مرضيا وكان هذا الاحتكار عند تكوينه يعد نصرا للولايات المتحدة الامريكية وكارثة أصابت بريطانيا • بيد أن التعويض الذى نالته آى • بى • سى كان تعويضا مجزيا • وعلى أثر تأميم الشركة مباشرة قدرت التعويضات اللازمة للشركة فى حـــدود ألف مليون دولار • وبتوجب شروط الاحتكار الجديد تسلمت هذه الشركة ٢٥ مليون جنيه كتعويض مباشر عدا ٥١ مليون جنيه أخرى ومبلغ ٣٢ مليونا و ٤٠٠ ألف دولار والمجموع الكلى ٨٠٠ مليون دولار وفضلا عن ذلك استبقت الشركة ٤٠ فى المائة من أسهم الاحتكار لمدة أربعين عاما وهى المدة التى كانت باقية لها فى عقد الامتياز القديم • والشركات البريطانية الأخرى ــ والفضل فى هذا لما تملكه من أسهم شل وأسهم برتس بتروليام ــ لا يزال لها حق الاشراف على الاحتكار الجديد ،وبمعنى آخر فان بريطانيا قد استبدلت احتكارها القـــديم احتكارا شاملا ، وفى نوفمبر سنة ١٩٥٤ أعلن أنه سيوزع ٨٠ مليون جنيه من أرباحه على المساهمين •

واليوم يشتد الصراع بين الشركات المختلفة ، وذلك لأن كلا منها تحاول الحصول على أسهم مهما قل عددها لتشارك فى ثروات بترول منطقة الشرق الأوسط ، وهذه الشركات المستقلة من درجتين الأولى تتألف من شركات أمريكية صغيرة تستهدف موازنة نفقات استخراج

البترول من حقول زيتها الموجودة فى الولايات المتحـــدة الأمريكية نفسها ، عن طريق انتاج الزيت الرخيص من الخارج وهى فى هــذا تحاول التشبه بما فعلته الشركات الامريكية الكبيرة من قبل . أما شركات الدرجة الثانية فهى عبارة عن الشركات التى تؤيدها حكومات أوربا وأمريكا والتى تهدف الى أن يكون لدولها صوت مسموع فى سياسة البترول العالمية . أما الشركات الكبرى ســـواء فى أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا أو هولندا فقـــد عملت ما يجب عليها لابقاء الشركات المستقلة خارج نطاق هذه المهمة ، بيد أنه لم يكتب لهـــا النجاح ، وذلك لأن هذه الشركات المستقلة قبلت التعاقد مع دول ذات موارد بترومية بشروط أسمى وأفضل من الشركات الكبرى ، وقد حصلت هذه الشركات المستقلة فى سنة ١٩٥٧ عـــلى نصيب لا بأس به من امتيازات البترول فى منطقة الشرق الأوسط . وهناك ثمانية شركات أمريكية صـــغيرة هى مجموعة جتى وشركة امينويل ورتشفيلد اويل وهانكوك امريل وسجنال اويل وجاس وستاندرد (لاهيتو) سان جاكتنو بتروليام واتلانتيك للتكرير قد حصلت على ٥ فى المـائة من أســـهم الاحتكار الايرانى . وتشرف شركتى جتى وامنيويل عـــلى عمليات التنقيب فى المنطقـــة المحايدة بين الكويت والعربية السعودية . كما أن هناك شركة يابانية حصلت على امتياز الزيت فى الميـــاه الساحلية بالسعودية وتملك سليتى سرفيس حق امتياز دوفر فى جنوب عمان . كما أن هناك شركات أخرى حصلت على امتيازات جزئية فى كل من مصر وسورية ولبنـــان والأردن وايران .

وقد جذب بترول الشرق الأوسط عدة شركات يابانية وايطالية ، فدخلت الى حلبـــة السباق مع الشركات الأمـــريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية . وأحـــرزت الشركات اليابانية والايطاليـــة نجاحا ، اذ دارت فى أغسطس ســـنة ١٩٥٥ مباحثات بين مؤسســة

أجيب الايطاليـة وبين الحكومة الايرانيـة وشركة البترول الحكومية الايرانية « نيوك » ، وانتهت بتوقيع الاتفاق بين الطـرفين فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ ، وينص مرسوم التصديق على إنشـاء الشركة المختلطـة الايرانية الايطالية اسـمها (شركة الزيوت الايرانية - الايطالية - سيريب) واشتركت المؤسستان الايطالية والايرانيـة فى رأسمالها مناصفة . والغـاية من تأسيس الشركة التنقيب عن البترول واستثماره فى ثلاث مناطق من أهم البقاع . الأولى : فى أقصى شمالى الخليج العربى . والثانية فى القطاع الشرقى المتجه نحو زغروس الوسطى . والثالثة فى الاقليم الساحلى لبحر عمان .

وينص امتياز البحث عن البترول على توظيف ستة ملايين دولار فى السنوات الأربع الأولى ومليونى دولار فى كل سنة من السنوات الثمانى التالية ، على أن يباح لمؤسسة أجيب الايطالية الانسحاب من الأعمال بعد الأعوام الأربعة من تأسيس الشركة وبعد أية سنة من السنوات التالية .

وتحصل الحكومة الايرانية على ٥٠ فى المـائة من فوائد الشركة الصافية بصفة (رسوم انتاج) وضرائب وعوائد ، أما الارباح الباقية فتوزع مناصفة بين الطرفين .

وفى سنة ١٩٥٧ عقد اتفاق بين المملكة العربية السعودية والكويت وبين شركة « أرابيا سيكوكاشيا » اليابانية للبحث عن البترول . وتنص الاتفاقيـة على أن تمنح حكومتا المملكة العـربية السعودية والكويت شركة « أرابيا سيكوكاشيا » امتياز التنقيب واسـتغلال البترول فى المنطقة المحايدة على أن تدفع الشركة اليابانية مبلغ ثلاثة ملايين من الدولارات سنويا طيلة مدة العقـد وهى أربعون عاما . ويقسم صافى الارباح بواقع ٤٤ فى المائة للشركة و ٥٦ فى المائة للحكومتين ، وأن يكون للمملكة العربية السعودية ثلث أعضـاء

مجلس ادارة الشركة ، وأن يكون المقر الرئيسى للشركة هو طوكيو فى اليابان • على أن يقيم نصف عدد الاعضاء من اليابانيين بصفة دائمة فى الاراضى السعودية ، ويعقد مجلس الادارة أربعة اجتماعات دورية كل عام اثنين منها فى اليابان ، واثنين منها فى المملكة العربية السعودية ، وقد أثار توقيع هاتين الاتفاقيتين عاصفة ، اهتزت لها صناعة البترول العالمية •• اذ أخذ مبدأ مناصفة الأرباح الذى تطبقه الشركات الأمريكية والغربية يترنح •• فقد تبينت الدول المنتجة للبترول أن الشركات تنهب بترولها دون أن يعطى لها فائدة مجزية ولم يظهر مبدأ مناصفة الارباح ، الا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت فنزويلا أولى الدولى التى أخذت به ثم عم تطبيقه فى سائر المناطق المنتجة للبترول ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى الدول التى اضطرت بحكم ضآلة مواردها البترولية الى عرض شروط سخية لاجتذاب الشركات للعمل فى أراضيها (١)

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقيات المعقودة فى اقليم الشرق الأوسط تقضى اما صراحة أو ضمنا بأنه فى حالة حصول احدى دول الاقليم الأخرى على دخل عن الطن المنتج أعلى مما تحصل عليه الدولة مانحة الامتياز فانه من حق هذه الدولة الأخيرة أن تطالب الشركة العاملة فى أراضيها برفع دخلها عن الطن المنتج بحيث يتعادل مع دخل تلك الدولة وثم كان الذعر الذى أصاب شركات البترول الغربية والامريكية من الاتفاقيتين الجديدتين فراحت تتخبط فى دفاعها عن وجودها ، فهناك رأى يقول بأن الشركات الكبرى تضمن للدولة المنتجة مستوى أعلى من الارباح بفضل ما تملكه من وسائل ومنشئات فى جميع أنحاء العالم مما يتيح لها الاحتفاظ بمعدل مرتفع للانتاج نظرا لضمان تسويقه ولن يتسنى ثبوت هذا الرأى أو دحضه الا بعد أن تبدأ الشركتان الايطالية واليابانية فى الانتاج الفعلى •

---

(١) نشرة شركة شل عدد مارس ٥٨ ١٩ •

وهناك رأى ثان يقول ان اتفاقيات مناصفة الأرباح تضمن لحكومات الدول المنتجة الحصول على حد أدنى من الاتاوة يبلغ عادة ١/٨ الانتاج سواء حققت الشركة أرباحا أو خسرت فى عملياتها واذا بالاتفاق اليابانى ـ السعودى يضمن للحكومة السعودية اتاوة تبلغ ١/٥ الانتاج ٠

وبمقتضى اتفاقيات مناصفة الأرباح يبدأ تطبيق مبدأ المناصفة بعد أن يتجاوز دخل الشركة قبل سداد الضريبة المستحقة عليها لبلدها مجموع الاتاوة المستحقة للحكومة مانحة الامتياز مضافا اليها الضرائب المحلية ورسوم الاستيراد وسائر الدفعات الأخرى المستحقة لتلك الحكومة وعندئذ تفرض ضريبة الدخل بحيث تصبح جملة المبالغ التى تحصلها الحكومة من الشركة معادلة لنصف دخلها الصافى ٠

أما بالنسبة لضريبة الدخل التى تدفعها شركات البترول الى حكومات بلادها ، فالمعروف أن الحكومتين البريطانية والأمريكية تفرض ضريبة الدخل على تلك الشركات عن النصف المتبقى لها من الأرباح وجرت العادة أيضا على أن يكون من حق الشركات أن تخصم من الضريبة المستحقة عليها فى بلدها الأصلى ما دفعته من ضرائب لحكومات البلاد التى تعمل فى أراضيها ٠

على أن مبدأ مناصفة الأرباح ليس بالبساطة التى قد يبدو بها من هذا البيان ، ولكنه فى التطبيق العملى ينطوى على كثير من المشاكل المعقدة مثال ذلك الاتفاق على تعريف الدخل الصافى للشركة الذى يجرى اقتسامه بينها وبين الحكومة وأسس تقييم الزيت ، ففى فنزويلا ـ مثلا ـ تحتسب الأرباح على أساس أسعار التصدير ٠ ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى الشرق الأوسط اذ أن الشركات متحدة معها بأسعار خاصة ثم تطالب الحكومات بمحاسبتها على أساس هذه الأسعار مما يثير المشاكل والمنازعات ٠

القومية العربية

واستعمار البترول

فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ تحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن القومية العربية ، وعن موارد العرب الطبيعية فقال : « ان مصدر قوتنا فى قوميتنا ، فقوميتنا هى أكبر سلاح فى أيدينا ، ونحن نحارب دائما فى سبيل الابقاء على قوميتنا . ان فلسطين ضاعت قوميتها ويجب أن ندافع عن هذا الخطر الذى يهددنا جميعا ، يجب أن نحس بها ونؤمن بها ، والا سرنا نحو طريق الفناء ، يجب أن تتكتل الجهود فى سبيل القومية العربية ..

.. وعمل آخر يجب أن نحس به ونضعه فى الوضع الاول وهو موقعنا الاستراتيجى ، وهذا الموقع كان من عوامل ضعفنا واحتلالنا والتسلط علينا فى الماضى ، أما اليوم فيجب أن يكون مصدر قوتنا وعظمتنا وكرامتنا . ولا شك أن أى اهمال نحو هذا الموقع سيضر بنا ، ان الموارد الطبيعية التى حبتنا بها الطبيعة اذا استغللناها الاستغلال الطبيعى ، ارتفع شأن العرب جميعا ، ان هذه المنطقة تحوى ٦٠ فى المائة من البترول فاذا توقف تدفق هذا البترول الى الجيش الاوربى شل عمله وأصبح جيشا بلا حركة ... »

ومن أجل ذلك يتشبث الاستعماريون بالسيطرة على الشرق الاوسط ، وهو فى سبيل تحقيق هذا الهدف يتعاون الى أبعد حدود التعاون غير المشروع مع الحكام الرجعيين الذين يخشون شعوبهم ، ومع حكام اسرائيل التى تعتبر نفسها رأس جسر للاستعمار فى الشرق العربى .

ومن الطبيعى ألا يبدو الصراع فى صورته الاقتصادية السافرة ،

بل انه يتسربل بالمظهر السياسى ، وهذا ما يدعو بعض المراقبين الغربيين الى اعتبار الموقف الراهن فى الشرق الاوسط خطرا على الغرب بصفة عامة من الناحية السياسية(١) ٠

ويقول الكاتب الامريكى جوزيف السوب ان هذا الخطر كامن فى الوضع الشاذ الذى تتميز به الحكومات الموالية للغرب فى الشرق الاوسط ، فاذا سقطت واحدة من هذه الحكومات تتبعها بقية السلسلة الخاضعة للنفوذ الغربى لتحل محلها حكومات من طراز الجمهورية العربية المتحدة أى حكومات وطنية حرة تقاوم الاستعمار ٠

ويأتى بعد فى نظر هؤلاء المراقبين خطر اقتصادى يمكن أن يصيب الدول الغربية كلها بأضرار كبيرة ، ويتحدث جوزيف السوب عن هذا الخطر فيقول انه خطر تأميم شركات البترول الاجنبية فى الشرق الاوسط ٠ اذ سيؤدى ذلك الى خسائر جسيمة تتحملها الولايات المتحدة الامريكية ، الى جانب ما تخسره فرنسا من أرباح أسهمها فى شركة بترول العراق ٠ ولكن مهما بلغت هذه الخسائر فلن تدمر الغرب اقتصاديا وذلك لان بترول الشرق الاوسط سيظل متاحا للولايات المتحدة وأوربا الغربية فالعرب لن يمتنعوا عن بيع بترولهم لمن يريد شراءه اذا دفع الثمن ٠ ،

بيد أن الموقف مختلف بالنسبة لبريطانيا فهى تحصل على ما تستهلكه من البترول مجانا ، اذ تتجاوز أرباح الشركات البريطانية قيمة هذا الاستهلاك بكثير ٠ ويسجل حساب البترول فى بريطانيا فائضا سنويا قدره ٥٠ مليونا من الجنيهات ٠ بمعنى أن شركات البترول البريطانية تكسب من استغلال بترول الشرق الاوسط ما يكفى لتغطية كامل استهلاك بريطانيا من البترول ، ثم تحصل بريطانيا بالاضافة الى ذلك على ٥٠ مليونا من الجنيهات سنويا ٠

---

(١) جريدة الشعب عدد ٢ آبريل ١٩٥٨ ٠

وفضلا عن ذلك فان عمليات شراء البترول التى تغطيها فى الواقع هذه الارباح ، تتم بالعملة الاسترلينية ، فاذا حدث تغيير فى ملكية بترول الشرق الاوسط فتبعا له تفقد الشركات هذه الارباح الطائلة التى توفر لبريطانيا حاجتها من البترول وتغدق عليها معه ٥٠ مليونا من الجنيهات • كما أن ثمن البترول سيدفع بالعملة الصعبة • وهذه مشكلة تسبب لبريطانيا من المتاعب ما لا تستطيع تحمله •

وفى الحقيقة أن انتشار الوعى القومى فى البلاد العربية ، يهدد بالفشل كل خطة لاطالة عمر الاستعمار الغربى فى الشرق العربى •• ونحن نعرف أن الاستعمار قد وضع سياسة للاطاحة بالحكومات العربية الوطنية فى الشرق الاوسط بالاشتراك مع حليفيه اسرائيل والرجعية • ومن ثم كانت المؤامرات ضد الحكم الوطنى فى مصر ثم فى سورية ثم ضد الجمهورية العربية المتحدة بعد وحدة مصر وسورية • وكان الهدف من هذه المؤامرات أن تقوم فى كل من الاقليمين حكومة من الخونة وأعوان الاستعمار تستطيع التعاون مع الحكومات الاخرى المتحالفة مع الغرب لتكوين قوة موحدة تقبض على زمام الموقف فى الشرق الاوسط بيد من حديد ، وتخمد كل مقاومة شعبية للمشروعات الاستعمارية وبذلك يسهل وضم الدول العربية جميعا تحت اشراف منظمة استعمارية تتحكم فى موارد الوطن العربى كله وتتخذ من الشرق الاوسط نقطة ارتكاز للقيام بهجوم استعمارى شامل ضد حركات التحرر فى آسيا وأفريقيا •

وقد وضعت الخطوط الاولى لهذه المؤامرات فى الاجتماعات التى عقدت منذ عام تقريبا فى برمودا بين الرئيس الامريكى أيزنهاور وماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ، اذ وردت الانباء يومئذ أن أمريكا وبريطانيا قسمتا فى اجتماع برمودا مناطق العمل ضد الحركات التحررية فى الشرق العربى • ويقول الكاتب السوفييتى «ايفانوف» أنه لم يكن مجرد صدفة أن تتولى الولايات المتحدة الامريكية هذا

العمل فى المنطقة الشمالية ، أى فى الاقليمين المصرى والسورى وفى لبنان والاردن والسعودية وأن تقوم بريطانيا بعدوانها على عمــان وجنوب الجزيرة العربية ، وأن تواصل فرنســا حربها المجنونة فى الجزائر ٠

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا وفرنسا وهما دولتا الاستعمار القديم ، قد أضاعا جانبا كبيرا من نفوذهما فى الشرق الاوسط نتيجة لمغامرة بورسعيد الفاشلة ، فكان حتما عليهمــا أن يسلما الولايات المتحدة زمام القيادة فى محاولة القضاء على حرية الدول العربيــة واستقلالها ٠

وليس هناك شك ، فى وجود حلقة اتصال بين مصــالح شركات البترول الامريكية الكبرى التى تستغل القــدر الأكبر من بترول الشرق الاوسط وبين مشروع ايزنهاور الذى زعم وجــود فراغ فى الشرق الاوسط نتيجة لانسحاب بريطانيا وفرنسا من بعض أجزاء المنطقة ٠ فهذه الشركات الامريكية تعمل دائما على أن تنتزع النفوذ تدريجيا من يد الشركات البريطانية والفرنسية وأن تشاركها فى جميع المنــاطق التى تستغل بترولها كمــا حدث عند تسوية أزمة البترول الايرانى فى سنة ١٩٥١ ٠ والشركات الامريكية لا تقبل أن تنتقل السيطرة على منطقة الشرق الاوسط من يد الاســتعمار البريطانى والفرنسى الى يد شعب المنطقة وصاحب الحق الاول والاخير فى مواردها ٠ واذا كانت حصة بريطانيا فى بترول الشرق الاوسط تدر عليها ربحا يغطى ما تستهلكه من البترول فضلا عن ٥٠ مليونا من الجنيهات ، فان أرباح الشركات الامريكية تبلغ أضعاف ذلك ٠ وترى هذه الشركات أن من الضرورى حماية هذه الارباح وتأمينهــا بالسيطرة السياسية الكاملة وبالاحتلال العسكرى اذا اقتضت الحال ٠ ومن أجل ذلك افترض مشروع ايزنهاور وجود فراغ لا بد أن يملأه النفوذ الامريكى عن طريق المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول

التى تتعرض لما يسمى بالخطر الشيوعى ! وأصبحت قوات الولايات المتحدة المسلحة وأسطولها السادس فى البحر الابيض المتوسط أدوات ارهاب لتهديد الحركات التحررية ، والحكم الوطنى القائم فعلا فى بعض أجزاء الشرق العربى .

وفى ابريل سنة ١٩٥٧ دبر الاستعماريون انقلابا رجعيا فى الاردن ، لمحاولة وضع شعب الاردن فى سجن الاستعمار ، ومنعه من السير فى الركب العربى المتحرر . وأصبح الدبلوماسيون الامريكيون فى عمان وأنقره ودمشق وبغداد وبيروت أداة للتآمر ضد مصر وسورية بيد أن هذه المحاولات الاستعمارية باءت جميعا بالفشل الذريع .

واصطنع الاستعمار لنفسه اتحادا زائفا أسماه الاتحاد العربى (من الاردن والعراق) ليقف فى وجه الجمهورية العربية المتحدة . بيد أن الشعب العربى الواعى قضى على مؤامرات الاستعمار وكانت ثورة العراق فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ضربة قاصمة للدول المتآمرة على وحدة العرب .

وفى الوقت الذى حددت فيه القيادة الاستعمارية للحكومات الرجعية وأعوانها فى المنطقة الادوار التى يمثلونها فى سلسلة المؤامرات التى أعدتها ، نجدها تعطى اسرائيل دورا رئيسيا سواء فيما يتعلق من هذه المؤامرات بقضية فلسطين أو اشاعة جو التوتر والتهديد ... ولن تنسى ، الصفحة السوداء التى سطرها التاريخ لاسرائيل فى سنة ١٩٥٦ ، عندما اتخذت رأس جسر للعدوان البريطانى الفرنسى على مصر . واشتركت اسرائيل اشتراكا فعليا فى الانقلاب الرجعى الذى دبره الاستعمار فى الاردن فى ابريل سنة ١٩٥٧ فقد عهد اليها ، فى الوقت الذى اغتصبت فيه السلطات من الشعب أن تقوم بمظاهرات عسكرية تهديدية على حدود الاردن لزيادة التوتر ، وتأييد ضغط الخونة فى داخل الاردن .

وفى شهر مايو سنة ١٩٥٧ أعلنت اسرائيل تأييدها لمشروع

ايزنهاور ووضع أراضيها تحت تصرف القوات الامريكية • ومن يومئذ توالت تهديدات اسرائيل ومحاولتها الظهور بمظهر القوة • وعادت مناوشاتها وحوادثها الاستفزازية على خطوط الهدنة عندما احتشدت القوات التركية على حدود سورية مهددة بالعدوان ،وعندما قامت الجمهورية العربية المتحدة لتدعيم قوة العرب •

وتتساءل مجلة الشئون الدولية عن السبب الذى يحدو باسرائيل الى أن تضع نفسها فى خدمة الاستعمار وأهدافه العدوانية ، مع أنها تعرف معرفة تامة أن عدد سكانها لا يزيد عن مليون و٨٠٠ ألف نسمة بينما يبلغ عدد سكان البلاد العربية حوالى مائة مليون ، ومع أنه لا يمكنها أن تتجاهل قوة حركات التحرر التى زعزعت الاستعمار وهزته هزا عنيفا فى منطقة الشرق الاوسط ودفعته دفعا الى الهاوية التى ستبتلعه الى الابد ؟!

وتجيب المجلة على ذلك بأن الامر ليس مجرد صدفة ولا نتيجة خطأ فى التقدير ، ولكنه نتيجة والروابط الوثيقة بين حكام اسرائيل الصهيونيين وبين كبار الاستعماريين الاحتكاريين فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وهم حملة لواء العدوان الاستعمارى فى الشرق الاوسط • وهى روابط مصالح استغلالية مشتركة يمتد تاريخها الى ما قبل الحرب العالمية الاولى • وحكام اسرائيل الصهيونيون المتحالفون مع الاستعمار يعتبرون أنفسهم قوة غريبة عن الشرق الاوسط يجب أن تسيطر عليه لانهم « أرقى » من شعوبه وأجدر منها بالحياة ، وهذه بعينها هى وجهة النظر الاستعمارية !

بيد أن الاستعمار واهم ، اذ اعتقد أنه قادر على تفتيت وحدة العرب لكى يستغل مواردهم وبترولهم •• يقول الرئيس جمال عبد الناصر: « ان القومية العربية تعنى نهاية العملاء ونهاية حكم العملاء ونهاية مناطق النفوذ » •

وفى الغد القريب تعود أرضنا العربية لنا ، نحن أصحابها الحقيقيون ••

شركات البترول الأمريكية فى الشرق الأوسط

يقول الرئيس جمال عبد الناصر فى كتاب « فلسفة الثـــــورة » يعتبر — البترول — عصب الحضارة المادية والذى بدونه تستحيل كل أدواتها — المصانع الهائلة الكبيرة لكافة أنواع الانتاج ، وسائل المواصلات فى البر والبحر والجو ، أسلحة الحرب سواء فى ذلـــك الطائرات المحلقة فوق الضباب أو الغواصات المتسترة تحت أطباق الموج — تستحيل كلها قطعا من الحديد يعلوها الصدأ لا تنبعث منها حركة .. أو حياة . وبودى لو وقفت قليلا عند البترول ، فلعــل وجوده كحقيقة مادية تقررها الاحصائيات والأرقام يصلح ليــكون نموذجا للمناقشة فى أهمية مصادر القوة فى بلادنا . ولقــــد قرأت أخيرا رسالة طبعتها جامعة شيكاغو عن ظروف البترول ، وبودى لو كان لكل فرد من أفراد شعوبنا أن يقرأها ويتدبر معانيها ويسرح بفكره فى المعنى الكبير وراء أرقامها واحصائياتها .

● تقرر هذه الرسالة مثلا أن العمل لاستخراج بترول البـــلاد العربية لا يتكلف كثيرا من المال .

لقد صرفت شركات البترول ٦٠ مليـــــونا من الدولارات فى كولومبيا ابتداء من سنة ١٩١٦ ولم تعثر على قطـــــرة زيت الا فى سنة ١٩٣٦ .

وصرفت هذه الشركات ٤٤ مليونا من الدولارات فى فنزويلا ولم تحصل على قطرة من الزيت الا بعد مرور ١٥ سنة .

وصرفت هذه الشركات ٣٩ مليونا من الدولارات فى جزر الهند الهولندية وأخيرا عثرت على الزيت .

وكانت النتيجة الأخيـــرة التى قررتها هذه الرســـــالة فى هذا الموضـــوع .

ان رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت فى أمريـكا هو ٧٨ ســـنتا

وأن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت فى أمريكا الجنوبية هو ٤٣ سنتا

وأن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت فى البلاد العربية هو ١٠ سنتات ٠

● ان عاصمة انتاج البترول فى العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة التى استنزفت آبارها وارتفع سعر الأرض فيها وزادت أجور الأيدى العاملة لأبنائها ، الى المنطقة العربية التى ما زالت آبارها بكرا ، والتى ما زالت أراضيها الشاسعة بلا ثمن ، والتى ما زالت يدها العاملة تقبل مادون الكفاف ٠

ولقد ثبت أن نصف الاحتياطى المحقق من البترول فى العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية ، والنصف الباقى موزع بين الولايات المتحدة وروسيا ومنطقة الكاريبى وغيرها من بلاد العالم ٠

وثبت أيضا أن متوسط انتاج البئر الواحدة فى اليوم الواحد من الزيت هو :

١١ برميلا فى الولايات المتحدة
٢٣٠ برميلا فى فنزويلا
٤٠٠٠ برميل فى المنطقة العربية

ومن أجل ذلك تتسابق الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية للاستحواذ على بترول الشرق الاوسط ٠

فالشركات الامريكية تملك ٦٠ فى المائة من احتياطى بترول الشرق الأوسط

والشركات البريطانية تملك ٣٠ فى المائة ٠

والشركات الفرنسية والهولندية تملك ٩ فى المائة ٠

وهيئات أخرى تملك ١ فى المائة .

وفيما يلى أسماء الشركات الأمريكية التى تستغل بترول الشرق الأوسط

١ — الشركات المساهمة فى الزيت الايرانى

وفقا لاتفاقية مبرمة بين حكومة ايران وشركة الزيت الايرانية الأهلية عقد الامتياز لمدة ٢٥ سنة بدأت من سنة ١٩٥٤ وتنتهى فى سنة ١٩٧٩ ، بالاضافة الى ١٥ سنة اختيارية .

المساحة نحو ١٠٠ ألف ميل مربع

المساهمون :

الشركة	النسبة
شركات البترول البريطانية المحدودة	٤٠٪
مجموعة شركات شل والشركات الهولندية الملكية	١٤٪
شركات البترول الفرنسية	٦ ٪
شركات ستاندرد أويل (نيوجرسى) الامريكية	٧ ٪
شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الامريكية	٧ ٪
شركة تكساس (الأمريكية)	٧٪
شركة الخليج للزيت	٧ ٪
شركة سوكونى موبيل أويل (أمريكية)	٧ ٪
وكالة أيريكون المحدودة (أمريكية)	٥ ٪
شركة ريتشفيلد للزيت (الأمريكية)	١ر٢٥٠ ٪
شركة الزيت الأمريكية المستقلة	٨٣٣ر ٪
شركة ستاندرد أويل (أوهايو) الأمريكية	٤١٧ر ٪
شركة باسيفيك وسترن للزيت (الأمريكية)	٤١٧ر ٪
شركة سجنال للزيت والغاز	٤١٧ر ٪
شركة التكرير الأطلنطية (الأمريكية)	٤١٧ر ٪
شركة زيت تايد ووتر المتحدة	٤١٧ر ٪

شركة سان جاسنتو للبترول	٤١٧ر ٪

٢ ـ شركة بترول العراق المحدودة

مدة الامتياز ٧٥ سنة ابتدأت من ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ وتنتهى فى سنة ٢٠٠٠

المساحة : منطقة بغداد والموصل الى الشرق من نهر دجلة حوالى (٣٢ ألف ميل مربع) ما عدا منطقة امتياز شركة بترول خانقين

المساهمون :

شركة البترول البريطانية المحدودة	٧٥ر٢٣٪
مجموعة شركات شل والشركات الهولندية الملكية	٧٥ر٢٣٪
شركة البترول الفرنسية	٧٥ر٢٣٪
شركة استثمار الشرق الأدنى (الأمريكية)	٧٥ر٢٣٪
شركة المساهمة والتنقيب (ورثة جلبنكيان)	٥ ٪

٣ ـ شركة بترول الموصل المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأت من ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ وتنتهى فى سنة ٢٠٠٧

المساحة : جميع الأراضى العراقية غرب نهر دجلة وشمال خط عرض ٣٣ شمالا

الملكية : مطابقة لملكية شركة بترول العراق المحدودة أىأن أمريكا تملك ٧٥ر٢٣٪

٤ ـ شركة بترول البصرة المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأت من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ وتنتهى فى سنة ٢٠١٣ ٠

المساحة : جميع الأراضى العراقية بما فيها الجزر والمياه الاقليمية والأراضى المغمورة باستثناء مناطق امتيازات شركات بترول العراق والموصل وخانقين بالاضافة الى نصف المصالح غير المجزأة الخاص بالعراق فى المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق ٠

الملكية : مطابقة الملكية لملكية شركة بترول العراق المحدودة أى أن أمريكا تملك ٢٣٫٧٥٪

٥ ـ الشركة السورية الأمريكية للزيت والغاز

ترخيص بالتنقيب لمدة أربعة أعوام ابتدأت من ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ ويمكن مد المدة لأربعة أعوام أخرى .

المساحة : حوالى ٦ آلاف ميل مربع فى شمالى سورية .

الملكية : جيمز منهل وشركاه (الامريكية) ١٠٠٪

٦ ـ شركة باسيفيك وسترن للزيت

مدة الامتياز ٦٠ سنة ابتدأت من ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ الى سنة ٢٠٠٩

المساحة : نصف المصالح غير المجزأة الخاص بملك المملكة العربية السعودية فى المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت بما فى ذلك الجزر والمياه الاقليمية .

الملكية : مصالح ج . بول جتى (الأمريكية) ١٠٠٪

٧ ـ شركة الزيت الأمريكية المستقلة

مدة الامتياز ٦٠ سنة . ابتدأت من ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ وتنتهى فى سنة ٢٠٠٨ .

المساحة : نصف المصالح غير المجزأة الخاص بشيخ الكويت فى المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت بما فى ذلك الجزر والمياه الاقليمية .

المساهمون :

شركة فيلبس للبترول	٣٣٫٥٤٪
شركة هانكوك للزيت	١٥٫٠٨٪
شركة سجنال للزيت والغاز	١٥٫٠٨٪
شركة اسلاند للزيت والتكرير	١٢٫٧٠٪
رالف ك . ريفيز	٨٫٢٥ ٪
ج.س. أبير كروس	٦٫٣٥ ٪

شركة الهـــلال	٣ر١٧ ٪
شركة سنراى مد ـ كونتينانت للزيت	٢ر٦٥ ٪
شركة جلوب للزيت والتكرير	١ر٥٩ ٪
شركة لاريو للزيت والغاز	١ر٥٩ ٪

٨ ـ شركة الزيت العربية الأمريكية

مدة الامتياز : للمنطقة الاصلية ٦٦ سنة ابتدأت من ١٤ يوليـو سنة ١٩٣٣ وتنتهى فى سنة ١٩٩٩ ، وللمنطقة الاضافية ٦٩ سنة من سنة ١٩٣٩ وتنتهى فى سنة ٢٠٠٥

المساحة تزيد عن ٣٦٥ ألف ميل مربع بعد التخلى عن أجزاء منها فى سنة ١٩٥٥ ، ويشمل الامتياز الجزر والمياه الاقليمية والمنطقـة المغمـــورة .

المســـاهمون :

شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (أمريكية)	٣٠٪
شركة تكساس (أمريكية)	٣٠٪
شركة ستاندرد أوبل (نيوجرس) « أمريكية »	٣٠٪
شركة سوكونى موبيل أويل « أمريكية »	١٠٪

٩ ـ شركة بترول البحرين المحدودة

مدة الامتياز ٥٥ سنة ابتدأت من ١٩ يونيو سنة ١٩٤٠ وتنتهى فى ١٩ يونيو سنة ١٩٩٥

المساحة : جميع أراضى البحرين بما فيها من جـــزر والميـــــاه الاقليمية والأراضى المغمورة الواقعة تحت سلطان الحاكم والتى قد تقع تحت سلطانه فى المستقبل

المســـاهمون :

شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا « أمريكية »	٥٠٪
شركة تكساس « أمريكية »	٥٠٪

١٠ ـ شركة بترول قطر المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأت من ١٧ مايو سنة ١٩٣٥ وتنتهى فى سنة ٢٠١٠

المساحة : جميع أراضى قطر الداخلة فى حكم شيخ قطر بما فيها المياه الاقليمية الى مسافة ٣ أميال من الشاطىء

الملكية : مطابقة لملكية شركة بترول العراق المحدودة أىأن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥ فى المائة

١١ ـ شركة استثمار البترول « ساحل الصلح » المحدودة

مدة الامتياز : مجموعة من عقود الامتياز أمدها ٧٥ سنة ابتدأت من سنة ١٩٣٧ وسنوات تالية ٠

المساحة : المناطق البرية فى مجموعة من المشيخات الصغيرة

الملكية : مطابقة لملكية شركة بترول العراق المحـــــدودة أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥٪

١٢ ـ شركة استثمار البترول « عمان » المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأتسنة ١٩٣٧ وتنتهى فى سنة٢٠١٢

المساحة : سلطنة مسقط باستثناء منطقة ظفار

الملكية : مطابقة لملكية شركة بترول العراق المحـــدودة ٠ أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥ فى المائة ٠

١٣ ـ شركة التعمير اليمنية

مدة الامتياز : ٣٠ سنة ابتدأت من ســـــنة ١٩٥٥ وتنتهى فى ســـنة ١٩٨٥

المساحة : ثلثا الأراضى الشرقية الشمالية من اليمن ٠ حوالى ٤٠ ألف ميل مربع ٠

الملكية : جورج آلن ومصالح أمريكية أخرى ١٠٠٪

١٤ ـ شركة امتيازات البترول المحدودة

ترخيص بالتنقيب ٠

المساحة : عدن بما فى ذلك حضرموت ٠

الملكية : مطابقة لملكية شركة بترول العراق المحـــــدودة أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥ فى المائة ٠

وبعد ..

ان الشعوب العربية ، تبدى رغبة متزايدة فى القضاء على تأخرها الاقتصادى الذى ورثته عن الاستعمار ، وفى تقوية سيادتها الاقتصادية . وهذه الرغبة طبيعية اذ أن الاستقلال السياسى لا يحمى الا باقتصاد قومى مستقل .

ويقول الكاتب السوفييتى ك. ايفانوف : ان شعوب الشرق تريد أن تكون لها السيادة فى أوطانها ، وأن تكون لها السيادة على ثروات بلادها الطبيعية ومواصلاتها . وتريد صناعة نابعة منها كما تريد أن تحسن زراعتها وأن ترفع مستواها الثقافى وأن تبنى حياة أفضل فى تعاون يفيض بالسلام مع الشعوب الاخرى . بيد أن الاحتكارات الضخمة للدول الاستعمارية لا تريد شيئا من ذلك لأنها تجنى أرباحا طائلة من استغلال ونهب ثروات شعوب الشرق المتأخرة والمرغمة على أن تكون فقيرة : ونتيجة لذلك فان الصراع ضد الاستعمار الممتد على نطاق عالمى يزداد شدة والنصر فى هذه المرحلة سيقطع شوطا طويلا نحو تحقيق مساواة حقيقية بين شعوب الشرق وشعوب الغرب .

ولكن الاستعمار البترولى يؤكد أنه بدون استغلال بترول الشرق الاوسط فان الصناعة فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية سوف تنهار مما يسبب زيادة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة . وقد كان دعاة العبودية وتجار الرقيق فى القرن الماضى يقولون نفس الشىء ، بيد أن الواقع أثبت فساد منطقهم . بل لقد ساعد منع تجارة الرقيق على تقدم الصناعة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية بينما كان نظام الرقيق يعوقها فعلا رغم ما كان يوفره للمستعبدين من أرباح ضخمة . ورأس المال الاحتكارى الذى حصن نفسه فى الشرق العربى بواسطة الاستعمار ذو طبيعة اقطاعية . وقد عبر عن ذلك ج. كو مارابا أحد أتباع غاندى بقوله ان : « المصالح الاحتكارية ظهرت فى الوجود مع العبودية » .

واليوم يقف الاستعمار عقبة ضخمة فى سبيل التقدم الاقتصادى فى الشرق ومن ثم فى الغرب أيضا !

واليوم تحاول الولايات المتحدة الامريكيـــة بضغط من شركات البترول الامريكيـــة ، أن تســـتفيد من انهيـــار الامبراطوريات الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا ، بسبب اشـــتداد موجة الحركات التحررية — فى اقامة امبراطورية استعمارية بترولية — خاصة بها . ونحن نعلم من التـــاريخ أن الازمة التى تمر بهـــا الامبراطورية الاستعمارية لجماعة من المستعمرين انما تنتهى غالبا بأن تحل محلهم جماعة أخرى . ففى القرن الســـابع عشر — مثلا — حل الهولنديون محل المستعمرين البرتغاليين والاسبان . وفى القرنين الثـــامن والتاسع عشر أقامت بريطانيا وفرنســـا امبراطوريتيهما الاستعماريتين على أنقاض امبراطوريتى هولندا واسبانيا .

والولايات المتحدة الامريكية تحاول أن تعيد التاريخ مرة أخرى ، وتفرض ســـيطرتها على الشرق الاوسط ، ولكنها جاءت متـــأخرة شيئا ما ، فالزمن قد تغير ومعه العـــالم . وشعوب الشرق العـــربى وجميع البلدان المستعمرة الاخرى لم تقض ذلك العمر الطويل فى الكفاح ضد الاستعمار ، لمجرد أن تستبدل المستعمرين البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين بالاستعماريين الامريكيين الأكثر قوة ، ومن ثم الاشد خطر ..

ومن المعروف أن شركات البترول الامريكية تحاول أن تطرد الدول الاستعمارية القديمة من منطقة الشرق الاوسط . وفى سنة ١٩٤٠ نشر الكاتب الامريكى جون ماك كورماك كتابه « أمريكا والسيادة على العالم » قال فيه : « وعلى ذلك فبالدرجة التى تزداد بريطانيا ضعفا يجب أن تزداد الولايات المتحدة قوة . وكلما ضعفت قبضة بريطانيا على قوى العالم كلما اشتدت قبضة الولايات المتحدة .. وحيث ينتهى نفوذ بريطانيا يجب أن يبدأ نفوذ أمريكا » .

وليس هناك من شك فى فرنسا وبريطانيـــا تحاولان التشبث بالبقاء فى منطقة الشرق الاوسط ، لنهب البترول . وقد سبق أن

ذكرنا أن بريطانيا تحصل على استهلاكها من البترول مجانا علاوة على مبلغ ٥٠ مليونا من الجنيهات • وفرنسا تدفع بالملايين من أبنائها وقودا في حرب الجزائر الانتحارية من أجل البترول • ويقول ماكس لوجين وزير الصحارى : « يمكن أن تصبح الصحارى عاملا رئيسيا في تدعيم السلام في كافة أرجاء أفريقيا •• اذ أنها تعتبر عنصرا أساسيا في الوضع السياسي والاقتصادي في فرنسا » •

أما كيف تلعب الصحارى دورها في تدعيم السلام في أفريقيا وفي الجزائر بالذات ؟• فيجيب على ذلك الكاتب الفرنسي « بير كورنيه » في كتابه « الصحارى أرض الغد » حيث يقول : « ستغرى الثروات القيمة في الصحارى رءوس الاموال في أوربا الغربية وفي الولايات المتحدة الامريكية ، مما يشد أزر الامبراطورية الفرنسية المتداعية وغيرها بالعون المالي والحربي والسياسي ، الذي يتعذر عليها بدونه أن تواصل حربها في الجزائر ••• وهكذا يعلن كورنيه أن الصحارى أصبحت « جزءا متمما للرابطة التي تربط بين أوربا وأفريقيا » ••

ويقول دوجلاس ديللون أحد رجال الصناعة الامريكيين والذي شغل يوما ما منصب السفير الامريكي في باريس : « ان أفريقيا الشمالية زودت فرنسا بالاجنحة ، وسيحاول الطائر الغالي دائما الطيران مالم نعمل على تهذيب أجنحته » •

ودأب الامريكيون على تهذيب أجنحة النسر الغالي في قسوة وغلظة حتى أعلن جاك سوستيل في شهر ابريل سنة ١٩٥٨ : « ان فرنسا مهددة بتفكك وانهيار مستعمراتها في أفريقيا الشمالية •• وهذه هي أهداف السياسة التي تنتهجها شركات البترول والتي ترمي الى طردنا من الصحارى » •

هذه هي حقائق الموقف في الشرق الاوسط ••• بترول العرب ينهب •• والعرب يعيشون في فقر مدقع ، وجهل مطبق ••• وليس معنى هذا أننا نريد طرد شركات البترول من أرضنا العربية ، ولكننا

نريد أن تقوم العلاقات بيننا وبين الشركات الامريكية والبريطانية والفرنسية وغيرها لا على أساس استخدام القوة ، ولا على أساس النهب الاستعمارى وانما على أساس مبادىء المنفعة المتبادلة والمساواة واحترام حقوق السيادة .

وقد نشرت جريدة « ايكونوميست » البريطانية مقالا بعنوان « الزيت فى الشرق الاوسط » قالت فيه ان : « الجو الذى تعمل فيه معظم الشركات الكبيرة الآن يختلف كلية عن الماضى - فأولا - لم تعد الحقول ملكا لهم وحدهم كما أصبحت شركات الزيت المستقلة لها أهمية كبيرة - وأهمية هذه الشركات فى الشرق واضحة ذات معنى . وأهم من هذا كله لم تعد حكومات الشرق الاوسط شركاء نائمين كما كانت منذ خمسة وعشرين عاما فهذه الحكومات جميعا تهتم اهتماما بالغا بالعمليات التى تقوم بها شركات الزيت التى منحتها هذه الحكومات تطمع فى ايراد أعلى ودخل أكثر . كان نصيب ايران من ايراد الشرق الاوسط الكلى ٣٧ فى المائة فى سنة ١٩٥٠ وقد نقصت الى لا شىء ، ورغم أن ايراد ايران قد استعاد مكانته الا أن نصيبها ما زال ٢٠ فى المائة . وكذلك العراق كان يقوم ٢٠ فى المائة من ايراد زيت الشرق الاوسط قبل أن يحطم السوريون أنابيب الزيت (فى سنة ١٩٥٦) التى توصل البحر الابيض المتوسط وشركة الزيت العراقية مضطرة لأن تضمن سوقا لزيت العراق الخام حتى يمكن لانابيب الزيت أن تصل كما كانت تصل فى الماضى ، ولكن حتى لوجدت ذلك فلن يستطيع العراق أن يسترد نصيبه الذى كان يتمتع به فى سنة ١٩٥٥ من ايراد بترول الشرق الاوسط مالم تحد الدول الاخرى من الانتاج . وقد استفادت الكويت والسعودية من النكبات التى أصابت العراق (قبل الثورة) وايران الى حد ما ولكن هاتين الدولتين لن ترغبا فى أن تعودا الى أنصبتهما الصغيرة التى كانت تحصلان عليها فى وقت من الاوقات .

ان هدف شركات البترول يجب أن يكون تدعيم الاحوال المربحة ،

للعمل فى الشرق الاوسط • والعمل على اشراك الحكومات الوطنية فى هذا الهدف سيكون أفضل بكثير من الرضوخ للمطالب الوطنية عندما تناقش مثل هذه المطالب على مائدة الاجتماعات • وهناك من يقولون ان الطريقة لمعاملة العربى هى ألا تعطيه شيئا حتى تجبر عليه ، ولكن يبدو أن هذا أحسن الطرق لتجعل التأميم أمرا لا مفر منه » •

وكان انزال القوات الامريكية والبريطانية فى بعض بلاد الشرق الاوسط محاولة لوقف نمو القوى الوطنية(١) والابقاء أو على الاقل انقاذ ما تبقى من النفوذ الغربى فى تلك المنطقة ولا شك أن البترول هو الدعامة الاولى لاقتصاديات ومصالح الدول الكبرى فى الشرق الاوسط • ومنذ انبثاق البترول فى تلك المنطقة ، فى فجر القرن الحالى ، تحول الشرق الاوسط الى مسرح لصراع مرير ، واشتباكات مسلحة مكشوفة • وظهر اهتمام الدول الكبرى بآبار البترول خلال المفاوضات على تقسيم الامبراطورية العثمانية ـ عقب الحرب العالمية الاولى ـ والصراع على مناطق النفوذ ، والسيطرة على المنطقة •

ولعبت مصالح شركات البترول فى الولايات المتحدة دورا كبيرا فى خلق اسرائيل • ولا ينفك القتال ينشب من وقت الى آخر على شواطىء الخليج العربى ، حيث تكمن مصالح البريطانيين والامريكيين، فى آبار البترول التى اكتشفت هناك ، وليس النزاع حول واحة البوريمى والاضطرابات المستمرة فى مسقط وعمان ، ومحميات عدن الا مظهرا للصراع على البترول • بل ان هذا البترول كان السبب الحقيقى فى الهجوم الوحشى على مصر عقب تأميمها لقناة السويس والملاحظ أن انتاج البترول فى الشرق الاوسط فى زيادة مستمرة • فكان مقداره ٥٦ر٥٥ مليون طن فىّ سنة ١٩٤٥ ، وزاد الى ٨ر١٧٦ مليون طن فى سنة ١٩٥٧ أى سبعة أضعاف تقريبا • وارتفع مقدار مساهمة بترول الشرق الاوسط فى الانتاج العالمى من ٥ر٧ فى المائة

---

(١) مجلة يوغوسلافيا عدد سبتمبر ٨ ١٩٥ •

الى ١ر٢٠ فى المائة . وكانت الولايات المتحدة الامريكية تتزعم انتاج العالم وقد نقصت هذه النسبة الى ٤٠ فى المائة . وبالرغم من توقف الزيادة السريعة فى انتاج البترول فى الشرق الاوسط بسبب اتلاف أنابيب البترول التابعة لشركة البترول العراقية ، خلال أحـــداث السويس ، فمن المرجح الى حد كبير أن ينمو استثمار البترول بسرعة فى المستقبل القريب .

ومن الصعب تقدير أرباح شركات البترول ، ما دام حساب ذلك لا ينشر الا نادرا ، وحتى هذا القليل النادر من الارقام التى تنشر لا تمثل الحقيقة . ولكن الثابت أن أموال الولايات المتحدة المستثمرة فى البترول الخارجى هى بنسبة ٣٠ فى المـائة من مجموع الاموال المستثمرة وتعود بربح نسبته ٥٠ فى المائة من مجموع أرباح الاموال المستثمرة كلها .

ولما كانت شروط الاستثمار فى الولايات المتحدة مجزية جـدا ، فان شركات البترول الامريكية تحقق أرباحا عالية من بترول الشرق الاوسط يضاف الى ذلك كثافة انتاج البترول فى تلك المنطقة ، التى وصل متوسط انتاج البئر الواحد فيها سنة١٩٥٧ الى ٣٫٤٤٨ برميلا يوميا . فى حين لا يزيد انتاج بئر البترول فى أى منطقة فى العالم عن ٣٠٠ برميل فى اليوم ، والمتوسط فى الولايات المتحدة هو ١٣ برميل ولا يزيد المتوسط العـــالمى عن ٢٨ برميل وهذا هو سبب انخفاض تكاليف الانتاج فى الشرق الاوسط بنسبة سبع مرات عنها فى الولايات المتحدة الامريكية ، وبنحو أربع مرات عنها فى شرق أمريكا . وأدت هذه العوامل بالاضافة الى كثرة الطلب ، والتناسق الظاهرى لشركات البترول فى الاسواق ووحدة الاسعار وثباتها ، أكثر من أسعار المواد الخام الاخرى ، أدى كل هذا الى ارتفاع أرباح شركات البترول الى حد لا يتصوره العقل . وليس الامر بقاصر على الربح المادى فقط ، بل ان الامر يشمل الميدان السياسى ، حيث تهـــدف شركات البترول الى ضمان امداد دول الكتلة الغربيـــة بالبترول .

ويعد الشرق الاوسط أغنى منطقة فى العالم بمنابع البترول ٠ اذ قدرت ثروته من البترول فى سنة ١٩٥٧ بمقـدار ١٦٩٫٨ بليون برميل ، أى نحو ثلثى الاحتياطى فى العالم ، هذا الى التقدم المستمر فى انتاج الآبار يوميا ، وما ينتظر الكشف عنه من آبار جديدة يقول عنها الخبراء أنها ستبلغ ضعف الموجود منها حاليا ٠ وليست كل بلاد هذه المنطقة متساوية فى الثروة البترولية ٠ فهنـــاك الاردن والاقليم الشمالى من الجمهورية المتحدة ــ سورية ــ حيث لم يثمر التنقيب عن البترول فيها عن نتائج ايجابية ، وفى مصر يتجه الانتاج الى سد الحاجة المحلية ٠ أما أكبر احتياطى البترول ففى الكويت الدولة الصغيرة فى الجزء الجنوبى من شبه جزيرة العرب٠ واحتياطها من البترول ٢٣ فى المائة من احتياطى العالم كله ، فهى بذلك أغنى بلد فى العالم ٠ وتليها المملكة العربية الســـعودية وتملك ١٧ فى المائة من احتياطى البترول فى العالم (وترتيبها قبل الولايات المتحدة الامريكية) وتحتل ايران المكان الثالث فى الشرق الاوسط ٠ والرابع فى العالم وتليها العراق وهذه البلاد الاربعة هى أكبر البلاد المنتجـة للبترول ويمثل انتاجها ٩٠ فى المائة من مجموع انتاج البترول فى الشرق الاوسط ٠ وفى سنة ١٩٥٧ أنتجت الكويت ٥٧٫٣ مليون طن، وأنتجت العربية السعودية ٤٩ مليون طن ، وأنتجت ايران ٣٥٫٥ مليون طن ، والعراق ٢١ مليون طن ٠

وبالرغم من أن بترول الشرق الاوسط يوحد بين تصرفات الدول الغربية تجاه هذه المنطقة ، فانه يدفعها الى التنافس أيضا فى تلك المنطقة ٠ ويكاد الصراع ينحصر اليـــوم بين الشركات الامريكيـــة والبريطانية ٠ فهناك ثمانى شركات تسيطر الآن على بترول الشرق الاوسط ٠٠ منها خمس شركات أمريكيـــة ، وشركتان بريطانيتان وشركة واحدة فرنسية ٠

وكان رأس المال البريطانى سائدا فى البداية ، ولكن الاستثمارات الامريكية زادت مع الوقت حتى بلغت اليوم ١٫٢٩٠ مليون دولار من جملة ٢٫٧٥٠ مليون دولار ، أى بنسبة ٤٧ فى المائة تقريبا من كل

استثمارات البترول • وكانت نسبة أرباح الولايات المتحدة من البترول قبل الحرب العالمية الثانية ١٤ فى المائة فزادت الى ٥٩ فى المائة سنة ١٩٥٢ فى حين نقص نصيب بريطانيا من ٧٩ فى المائة الى ٣٢ فى المائة •

وقد احتفظ البريطانيون فى فترة ما بين الحربين العالميتين بنظام الوصاية ، والبيوتات المالكة والرجعية والاسر الاقطاعية ، بغية الاحتفاظ لأنفسهم بنصيب الاسد فى استغلال البترول •

وكان بترول ايران — الذى كان أول نبع فى الشرق الاوسط — فى الرأسمالية البريطانية • وكانت الحكومة البريطانية تملك أكثر من ٥٠ فى المائة من أسهم شركة البترول البريطانية وانتهزت الولايات المتحدة الامريكية ضعف بريطانيا ، وعجزها عن تسوية النزاع حول تأميم بترول ايران ، فساهمت بأربعين فى المائة من رأس المال فى شركة البترول الايرانية الجديدة • ويسيطر رأس المال الامريكى سيطرة تامة عن طريق شركة أرامكو على بترول العربية السعودية التى تنتج — كما سبق أن ذكرنا — ٤٩ مليون طن من البترول •

وأدى هذا الجشع من جانب الدول الكبيرة لاستغلال منطقة الشرق الاوسط الى أن يصبح مسرحا للحركات القومية للتحرر من النفوذ الاجنبى(١) وتحقيق استقلال شعوبها وما أحداث لبنان وثورة العراق ، وما سبقها من ثورات وانتفاضات ، الا تعبير عن تلك الامانى القومية • فانهارت النظم الاقطاعية الرجعية التى كانت تستند الى حراب الدول الكبرى ، ووضحت للعالم شرعية مطالب شعوب الشرق الاوسط فى استغلال ثروتها بنفسها ، وقد أظهرت تجربة السويس امكان التعاون الاقتصادى بين دول الغرب ، وبلاد الشرق الاوسط ، اذا ما عدلت تلك الدول عن استعمال القوة ، والعدوان • وقد جرت اتفاقيات البترول التى عقدت فى الماضى على اعطاء ٥٠ فى المائة للحكومة التى تمنح حق الاستقلال ، و٥٠ فى المائة لشركة البترول

---

(١) المرجع السابق •

ومن المحتمل أن يعاد النظر فى هذه الاتفاقيات ، نتيجة لاشـــتداد المنافسة بين شركات البترول .

ومن الاحداث التاريخية المنطقية ، ان القوى التى تقاوم فكرة الكتل ، والتى تعمل على تقدمها الاقتصادى بنفسها ، والمحافظة على استقلالها القومى ، تتزايد قوتها كل يوم عن الآخر ، حتى أصبحت تجبر الدول الكبرى على الاعتراف بحقوقها فى الميدان الاقتصادى .

وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بانشاء هيئة عامة للبترول فى الجمهورية العربية المتحدة . وقد نص هذا القرار على :

مادة ١ — تنشأ فى الجمهورية العربية المتحدة هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة ، تسمى « الهيئة العامة لشئون البترول » وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتعتبر من المؤسسات العامة ويكون مركزها مدينة القاهرة .

مادة ٢ — تختص الهيئة باقتراح التخطيط العام للسياسة البترولية فى الاقليمين المصرى والسورى بما يكفل تنمية الثروة البتروليـــة وحسن ادارتها واستثمارها فى مراحلها المختلفة وتقوم بتنفيذ هـذه السياسة ادارة تنفيذية فى الاقليم المصرى ، وادارة تنفيـــذية فى الاقليم السورى كل فيما يخصها ، سواء بنفسها أو مع غيرها .

وتتولى الهيئة العامة لشـــئون البترول على وجه الخصـــوص ، ما يأتى :

١ — تنفيذ وادارة كافة المنشآت العامة البترولية فى جميع أنحاء الجمهورية .

٢ — وضع التخطيط العام لتأسيس المنشآت البترولية فى جميع أنحاء الجمهورية بكافة أنواعها .

٣ — استيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام ومنتجاته ، وكذا تصدير الفائض من البترول الخام ومشـــتقاته ، سواء مباشرة أو بالانابة .

٤ – ابداء الرأى مقدما فى تراخيص البحث عن البترول واستغلاله .

٥ – وضع مواصفات المنتجات البترولية المحلية والمستوردة .

٦ – الاشتراك مع الجهات المختصة فى تحديد أسعار المواد البترولية .

٧ – ابداء الرأى فى اتفاقات مرور أنابيب البترول عبر أراضى الجمهورية ، والمساهمة فى المفاوضات المتعلقة بوضع هذه الاتفاقات أو بتعديلها ، وكذلك ابداء الرأى فى التراخيص المتعلقة بخطوط الانابيب وبالمنشآت البترولية فى أراضى الجمهورية .

٨ .. القيام بالدراسات والابحاث المتعلقة بالشئون البترولية .

٩ – الاشراف على النشاط الفنى لشركات البترول فى مرحلتى البحث والاستغلال وتوجيهه مما يتفق وصيانة الثروة البترولية .

١٠ – دراسة وتوجيه ومراقبة نشاط شركات البترول فى ميادين التكرير والتخزين والتوزيع بالضمان تنفيذ السياسة البترولية .

١١ – مراجعة حسابات شركات البترول بما يكفل حفظ حق الدولة فى مستحقاتها على هذه الشركات .

١٢ – القيام بعمليات البحث عن المواد البترولية وانتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها .

١٣ – شراء وادماج والحاق الهيئات العامة والخاصة التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها .

١٤ – عقد القروض فى الحدود والاوضاع التى يقرها رئيس الجمهورية .

ونص القرار على أن تتكون أموال الهيئة من المبالغ التى ساهمت أو تساهم بها الخزانة العامة أو مجلس الانتاج ، ومن الاموال المنتقلة اليها من المؤسسات البترولية السابقة وكذلك المنشآت البترولية

الحكومية القائمة أو الجارى أقامتها فى أنحاء الجمهورية والتى يصدر بتقويمها قرار من رئيس الجمهـــورية ، ومن السلفـة التى تضعها البنوك المركزية تحت تصرفها وكذا من سائر الاموال النقدية الواقعة تحت ادارتها ، ومن القروض المعقودة لمصلحة الهيئة ٠

ويكون للهيئة مجلس ادارة يصرف أمورها ويشكل من تسعة أعضاء على الاقل واثنى عشر عضوا على الاكثر ، ومن بينهم رئيس المجلس ومدير الهيئة ، ويصدر بتعيينهم وتحديد مدة عضويتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية ويكون مدير الهيئة هو عضـــو مجلس الادارة المنتدب لها ٠ ولا يتقيد مجلس الادارة فى وضع السياسة العامة التى تســير عليها الهيئة دون التقيد بالنظم الادارية والمـالية المتبعة فى المصالح الحكومية ونص القانون أيضا على أن يكون للهيئة العامة لشئون البترول ميزانية مستقلة وتلحق بالميزانية العـــامة للدولة ٠

ان هذا القانون يقضى قضاء تاما على استعمار البترول فى الجمهورية العربية المتحدة ٠

ونحن نرجو من أجل مصالح الشعوب العربية أن يعاد النظر فى اتفاقيات البترول بما يحقق الفـــائدة لهذه الشـــعوب والشركات المستغلة للبترول جميعا ٠

فليس فى العالم شعب ليست له ادارة ولا اشراف على استخراج الزيت الممـــلوك له وليس له نصيب فى أرباحـــه الا فى الشرق الاوسط(١) ٠ وفى أى مكان آخر كالصين أو الهند أو جنوب شرق آسيا أو أمريكا الجنوبيـــة بل حتى فى أفريقيا الغربيـــة كان للوعى القومى أثره البالغ فى الحد من قوة رأس المال الاجنبى فى البلاد من حيث الارباح أو الامتيازات ٠ وقد تعرضت علاقة الشركات بالحكومات المحلية فى الشرق الاوسط لتغيير هام منذ أن بدا عهد الاســتعمار فى الزوال ٠

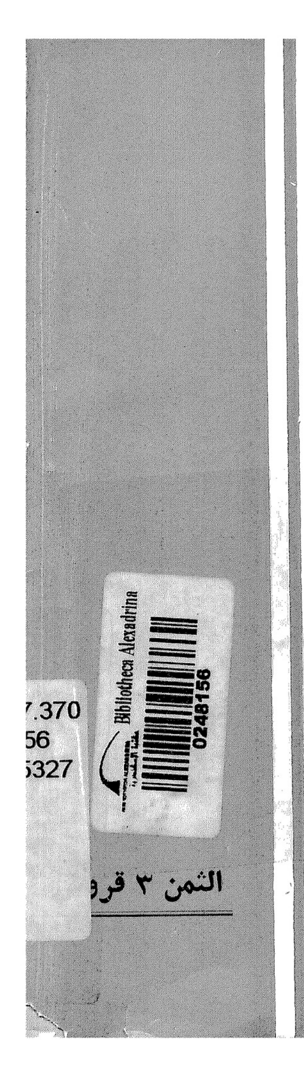
(١) بول جونسن « رحلة الى أرض المتاعب »

وليس ثمة شك أن هناك صلة وثيقة بين الاستعمار السياسى واستعمار البترول ، فان الشركات تمد حكوماتها بالمال وتضغط عليها من أجل الحصول على احتكارات بترولية كما هو الحال فى الجزائر ، وكما حدث فى ايران •

ومن أجل ذلك فنحن على ثقة بأنه كلما تقلص ظل الاستعمار من منطقة الشرق الاوسط ، خفت حدة الاحتكارات البترولية •• وعاد الحق الى أصحابه •• بمعنى أن تنال الشعوب جزءا من أرباح البترول الذى ينبثق من أرضها • وحتى تبنى لها اقتصادا متحررا وتحقق شعوب الشرق الاوسط لنفسها حياة حرة كريمة •

فهرس

دار القاهرة للطباعة



مجموعة عربية ١٠٠٪
تبحث فى مشاكل الساعة الدولية
السياسية والاجتماعية والاقتصادية
من وجهة النظر العربية
تصدرها لجنة
كتب سياسية

صدر من هذه المجموعة سبعون كتابا

دار القاهرة للطباعة